الوقود المهلك

لماذا تتطلب حماية حقوق الإنسان بصورة ملحة التخلص التدريجي الكامل والمنصف من الوقود الأحفوري

منظمة العفو الدولية

مسرد للمصطلحات

المجتمعات "المتاخمة" ("Fenceline" communities): في هذا التقرير، تُستخدم هذه العبارة للإشارة إلى المجتمعات التي تعيش بالقرب من مرافق البنية التحتية الصناعية التي تقوم بإنتاج أو تحويل أنواع الوقود الأحفوري. وتعاني المجتمعات المتاخمة بصورة مباشرة من الآثار الضارة للتلوث والتدهور البيئي الناجمين عن المشروعات الاستخراجية، ويعيشون عادةً فيما يسمى "مناطق التضحية".

المجتمعات "المواجهة" (الواقعة على الخطوط الأمامية) ("Frontline" communities): وهي المجتمعات التي يتحمل سكانها العبء الأكبر من الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة المناخية (ومنها على سبيل المثال المجتمعات الأشد تضررًا من الظواهر الجوية السريعة والبطيئة النشوء الناجمة عن تغير المناخ)، وينتمي كثير من المتضررين إلى الفئات المهمشة التي تكابد صنوفًا متشابكة من التمييز الثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي، والعنصري.

الوقود الأحفوري (Fossil fuels): يشمل مصادر الطاقة غير المتجددة الفحم والنفط الخام (المعروف أيضًا باسم النفط) والغاز الأحفوري (أو ما يُسمَّى الغاز "الطبيعي"). ويستغرق الوقود الأحفوري بأنواعه الملايين من السنين ليتشكل [1] من البقايا المتحجرة والمدفونة من النباتات والحيوانات. واحتراق هذه الأنواع من الوقود وتأكسدها يولدان كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون.[2]

غازات الاحتباس الحراري (الدفيئة) (Greenhouse gases): مجموعة من المركبات التي تحتبس الحرارة في الغلاف الجوي؛ وانبعاث غازات الاحتباس الحراري من النشاط البشري هو السبب الجوهري لظاهرة "الدفيئة" التي تؤدي إلى الاحترار العالمي. ويشكل غاز ثاني أكسيد الكربون ثلثي غازات الدفيئة، ويتولد، في الأعم الأغلب، عن احتراق أنواع الوقود الأحفوري.[3] أما غاز الميثان، وهو المكون الرئيسي للغاز الأحفوري، فهو المسؤول عن 25% من الاحترار الذي يشهده العالم اليوم.[4]

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (هيئة المناخ) (Intergovernmental Panel on Climate Change): هيئة أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية لتكون بمثابة مصدر موضوعي للمعلومات العلمية بشأن تغير المناخ.

الصافي الصفري (Net zero): هدف الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بحيث يعاد امتصاص الانبعاثات المتبقية من الغلاف الجوي، بواسطة "بالوعات الكربون" (مثل المحيطات والغابات) وتقنيات لم تثبت جدواها مثل احتجاز الكربون واختزانه وإزالته.[5]

الطاقة المتجددة (Renewable energy): الطاقة المستمدة من المصادر الطبيعية التي تتجدد بوتيرة أسرع من وتيرة استهلاكها، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.[6]

منطقة التضحية (Sacrifice zone): منطقة شديدة التلوث تتحمل فيها الفئات ذات الدخل المنخفض والمهمشة عبئًا ثقيلًا بدرجة مفرطة من عواقب التعرض للتلوث والمواد السامة على حقوق الإنسان.[7]

صورة الغلاف: شباب نشطاء في مجال المناخ يدعون إلى التغيير في مانيلا، الفلبين، أغسطس/آب 2023.
© Youth for Climate Hope Philippines

← تعالج مصفاة النفط فيليبس 66 بايواي *(Phillips 66 Bayway)* في نيوجيرسي بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 238 ألف برميل من النفط الخام يوميًا، وهي واحدة من أكبر ملوثات الهواء في نيوجيرسي. *© Robert Nickelsberg/Getty Images*

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2023

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتزاء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar

وإذا نسبت حقوق النشر إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2023

الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة

Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: POL 30/7382/2023 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية

المحتويات

مقدمة 4

الآثار الضارة لاحتراق الوقود الأحفوري 6

مسؤولية الشركات 7

تقاعس الدول عن اتخاذ إجراءات 8

إخفاقات مؤتمر كوب 27 9

قانون ومعايير حقوق الإنسان 11

الاتفاقية الإطارية واتفاق باريس 11

الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة 12

الشركات وحقوق الإنسان 12

الآثار الضارة للوقود الأحفوري على حقوق الإنسان 13

آثار مشاريع الوقود الأحفوري على المجتمعات المتاخمة 14

تأثير صناعة الوقود الأحفوري على الحقوق الإجرائية عالميًا 28

ما المطلوب إذن؟ 30

ما الذي يمكن للحكومات أن تفعله؟ 31

ما الذي يمكن للشركات أن تفعله؟ 32

مقدمة

حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش مرارًا وتكرارًا من أن الوقود الأحفوري "يتعارض مع بقاء الإنسان"؛[8] وتعزيزًا لنداءات السكان الأصليين والمجتمعات المواجهة لعواقب التغير المناخي، وحركة العدالة المناخية بوجه عام، ومطالبتها بالتخلص التدريجي الكامل، والمنصف، والسريع، والممولّ من أنواع الوقود الأحفوري، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة رسالة واضحة، إذ قال:

> **"إن المشكلة ليست مجرد انبعاثات الوقود الأحفوري، بل هي الوقود الأحفوري ذاته وحسب".[9]**

إن حالة الطوارئ المناخية تُعدُّ بمثابة أزمة عالمية لحقوق الإنسان لم يسبق لها مثيل؛ وهي جانب من أزمة الكوكب الثلاثية التي تتألف من ثلاث ظواهر متداخلة: تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي.[10] ولا يقتصر تغير المناخ على ارتفاع متوسط الحرارة العالمية ("الاحترار العالمي")، بل ينطوي أيضًا على طائفة من الاضطرابات التي تعتور المنظومات البيئية؛ ويؤدي هذا التغير المناخي إلى تصاعد في شدة وتواتر الظواهر الجوية الخطيرة السريعة النشوء، مثل الارتفاع المفرط في درجات الحرارة، وحرائق الغابات، وغزارة الأمطار من العواصف الاستوائية؛[11] كما يتسبب في بدء ظواهر بطيئة الحدوث، من بينها تغير أنماط هطول الأمطار، والذوبان الجليدي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزحف المياه المالحة، وتحمُّض المحيطات؛ وفي الوقت ذاته، يسهم في تبدل مجموعات الأحياء البرية وموائلها، وفي فقدان التنوع البيولوجي.[12]

أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (هيئة المناخ) أن **"تغير المناخ حقيقي، وأن الأنشطة البشرية، وإلى حد كبير انبعاث الغازات الملوثة من احتراق الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز)، هي السبب الرئيسي".**[13] وتهدد الأزمة المناخية تمتع الأجيال الحالية والمستقبلية بحقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم مستقبل البشرية. **وتلحق عواقبها أضرارًا بالغة بالملايين من**

"سيروا من أجل مستقبلكم"، مسيرة من أجل المناخ، في بروكسل (بلجيكا)، أكتوبر/تشرين الأول 2022.
© Romy Arroyo Fernandez / NurPhoto

البشر، وخصوصًا الفئات التي ظلت مهمشة على مر التاريخ، إذ تهدد حقوقهم في الحياة، والماء، والغذاء، والسكن الكافي، والصحة، والصرف الصحي، والمستوى المعيشي اللائق، والعمل، والتنمية، والبيئة النظيفة والصحية والمستدامة، والثقافة، وتقرير المصير، فضلًا عن حقهم في عدم التعرض للتمييز أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وغيره من الحقوق.

ولقد نقل خبراء الأمم المتحدة مناشدات عاجلة من المجتمعات التي تعيش بالقرب من مرافق البنية التحتية الصناعية لاستخراج أو تحويل الوقود الأحفوري (المجتمعات "المتاخمة") والنشطاء المدافعين عن العدالة المناخية، ونددوا بإدمان البشرية على الوقود الأحفوري منذ سنوات طويلة.[14] غير أن النمو في مجال توليد الطاقة المتجددة لم يسفر بعد عن إحلالها محل استخدام الوقود الأحفوري؛ بل بالرغم من الأزمة المستفحلة[15] تبين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (الدفيئة) استمرت في التصاعد على مدى السنوات العشر الماضية.[16] وفي عام 2022، بلغت الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون من قطاع الطاقة مستوى قياسيًا جديدًا قدره 37 مليار طن.[17]

ويسوق التقرير الموجز هذا أمثلة توضح كيف يفضي إنتاج وتحويل واستخدام الوقود الأحفوري – الذي يمكّنه ويطيل أمده التضليل الإعلامي والمعلومات الخاطئة والمساعي الفعالة لحشد التأييد – **إلى تقويض الحقوق الإنسانية للمجتمعات المتاخمة التي تعيش بالقرب من البنية التحتية للوقود الأحفوري والمجتمعات المواجهة التي تتكبد أضرارًا مفرطة من جراء التغير المناخي.** ويستند التقرير إلى الأبحاث النوعية المستفيضة التي قامت بها منظمة العفو الدولية وشركاؤها على مدى العقدين الماضيين، و**يوضح لماذا يُعدُّ التخلص التدريجي الكامل والعاجل والعادل والمموَّل من العرض والطلب على إنتاج الوقود الأحفوري واستخدامه** – ومن سبل ذلك رفع الدعم عن الوقود الأحفوري – **ضرورة ملحة** لا غنى عنها للتخفيف من أشد آثار الأزمة المناخية على التمتع بحقوق الإنسان.

عادلًا	عاجلًا	كاملًا	مموّلًا
تحول عادل، مع أخذ البلدان الأعلى دخلًا بزمام المبادرة	تمشيًا مع هدف 1,5 درجة مئوية	دون الاعتماد على "حلول" غير مؤكدة (احتجاز الكربون واختزانه وإزالته...)	على البلدان الأعلى دخلًا دعم التحول في البلدان الأقل دخلًا

الآثار الضارة لاحتراق الوقود الأحفوري

شعلة نفط شركة شل للنفط، حقل بومو النفطي
في دلتا النيجر، نيجيريا، مارس/آذار 1994.
© Tim Lambon / Greenpeace

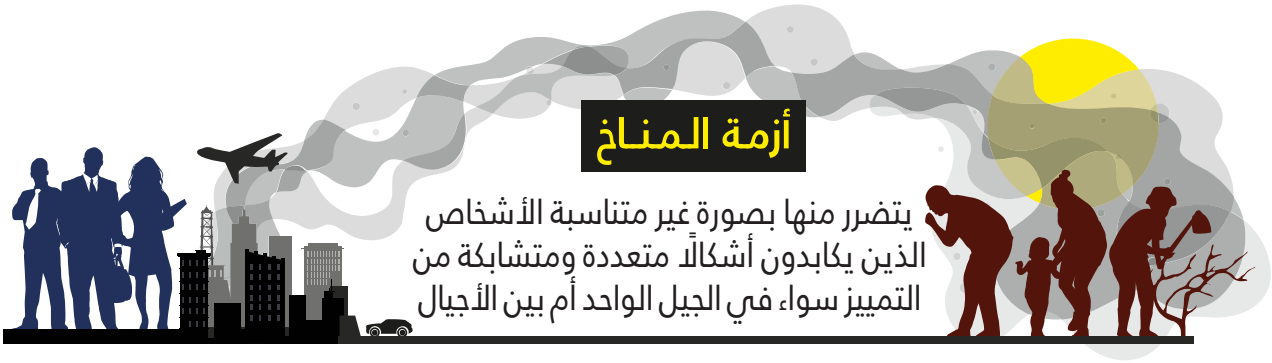

من الحقائق الثابتة علميًا منذ عقود أن احتراق الوقود الأحفوري هو السبب الرئيسي للتغير المناخي؛[18] فلقد أظهر علم أسباب التغير المناخي أن التغير المناخي يجعل الظواهر الجوية السريعة والبطيئة الحدوث أرجح وقوعًا وأشد ضررًا بكثير.[19] ولقد ساهمت طائفة متنوعة من الأبحاث الكمية والنوعية في استجلاء **الأضرار التي تلحقها الظواهر السريعة والبطيئة الحدوث بحقوق الإنسان.**[20] وإلى جانب تغير المناخ، يساهم احتراق الوقود الأحفوري في أضرار صحية أخرى، وخصوصًا من خلال تلوث الهواء؛ فقد خلصت المجلة الطبية المرموقة "لانست" في تقرير لها عام 2022 إلى أن "الصحة تقع تحت رحمة الوقود الأحفوري"، مشيرة إلى أن التعرض لتلوث الهواء يرتبط ارتباطًا مباشرًا باحتراق الوقود الأحفوري، وكان من العوامل المؤدية إلى حدوث 1,2 مليون من الوفيات خلال عام 2020.[21]

وبالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن تغير المناخ، أوضحت أبحاث منظمة العفو الدولية أن **استخراج وتحويل أنواع الوقود الأحفوري مرتبطان أيضًا بطائفة واسعة من الانتهاكات الحقوقية** التي تتضرر منها المجتمعات المتاخمة على وجه الخصوص.

وأزمة المناخ هي مظهر وحافز لمظالم عميقة الجذور؛ إذ يتضرر منها بدرجة مفرطة الأفراد والجماعات التي تكابد أصلًا صنوفًا متعددة ومتشابكة من التمييز سواء في الجيل الواحد أم بين الأجيال، أو التي تعاني من التهميش بسبب أوجه اللامساواة التاريخية والهيكلية، بما في ذلك الممارسات الضاربة بجذورها في المجتمع أو السياسات الرسمية التي تتمخض عن توزيع جائر لسبل الانتفاع من الموارد والخدمات، وللسلطة والامتيازات. وفي عام 2022، أكدت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب، أن "الشعوب في الأقاليم المستعمرة سابقًا، التي صنفت عرقيًا على أنها شعوب غير بيضاء، [تتحمل] الأعباء البيئية غير المتناسبة المتمثلة في استخراج الوقود الأحفوري ومعالجته وإحراقه."[22]

مسؤولية الشركات

تتحمل بعض الشركات – وخصوصًا الشركات العاملة في صناعات الوقود الأحفوري والطاقة والنقل، والشركات الزراعية الواسعة النطاق، ومموليها – مسؤولية على جانب كبير من الأهمية عن أزمة المناخ. وتُعدُّ الشركات المنتجة للنفط والغاز والفحم في العالم من الشركات التي تتحمل الشطر الأعظم من المسؤولية عن تغير المناخ؛ إذ تشير

مصدر البيانات: معهد المساءلة المناخية

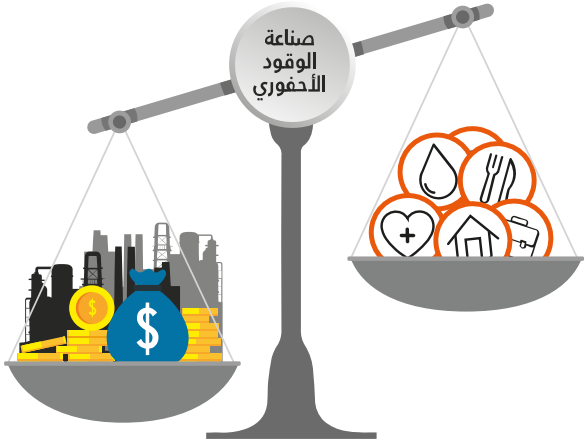

الأبحاث إلى أن **الشركات العشرين الكبرى في مجال إنتاج الوقود الأحفوري قد أنتجت 35% من ثاني أكسيد الكربون العالمي والميثان المتعلق بالطاقة خلال الفترة بين عامي 1965 و2018؛**[23] وكثيرًا ما يشار إلى هذه الشركات باسم "كبريات الكربون".

وهناك أدلة متنامية على أن **كبريات شركات الوقود الأحفوري تدرك الآثار الضارة لاحتراق الوقود الأحفوري منذ عقود، وأنها حاولت حجب هذه المعلومات،** وسد السبل أمام الجهود المبذولة للتصدي للتغير المناخي.[24] وقد عمدت شركات الوقود الأحفوري والرابطات التجارية المرتبطة بها في بادئ الأمر لانتهاج إستراتيجية تتمثل في إثارة الشكوك حول العلاقة السببية بين الوقود الأحفوري وتغير المناخ.[25] فعلى سبيل المثال، استعرضت صحيفة وول ستريت جورنال مؤخرًا وثائق داخلية لشركة إكسون موبيل، وتبين من هذه الدراسة أن الشركة لبثت عقودًا تدعم الأبحاث التي تشكك في نتائج الدراسات الرئيسية في مجال علوم المناخ، على النقيض مما توحي به تصريحاتها العلنية.[26] ورغم الأدلة التي تفيد أن واضعي نماذج المناخ لدى شركة إكسون قد تنبؤوا بتفاقم ظاهرة الاحتباس المناخي بدقة منذ السبعينيات من القرن الماضي، فإن كبار مديريها التنفيذيين قد اعترضوا على نتائج هيئة المناخ، وحثوا موظفي الشركة على جميع معلومات عن هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة والسعي للتأثير عليها.[27] وعلى مر الزمن، حرصت شركات كثيرة على الظهور بمظهر أصحاب المصلحة والشركاء المخلصين في المباحثات العالمية حول أزمة المناخ. و**أصبح النهج العملي السائد في هذا القطاع هو "التمويه الأخضر"، بدلًا من الكذب الصراح،** والتركيز على السلوك الفردي عوضًا عن الحلول الجماعية.[28]

كذلك فإن **المؤسسات المالية الخاصة**، مثل البنوك ومدراء الأصول وشركات التأمين، **تقوم بدور رئيسي في دفع أزمة المناخ**، خاصة من خلال تقديم الخدمات المالية وغيرها لشركات الوقود الأحفوري، والمؤسسات المرتبطة بإزالة الغابات بدون أي شروط تتعلق بالمناخ.

تقاعس الدول عن اتخاذ إجراءات

بالرغم من الالتزامات الواقعة على عاتق الدول بموجب اتفاق باريس – وهو أشمل معاهدة دولية ملزمة بشأن تغير المناخ – فقد تقاعست معظم الدول عن وقف التوسع في صناعات الوقود الأحفوري، وما برحت تصدر التراخيص وتقدم دعمًا سخيًا لإنتاج واستهلاك هذا الوقود. ومنذ عام 2021، دأبت الوكالة الدولية للطاقة على التحذير من أن المشروعات الجديدة للوقود الأحفوري من شأنها أن ترسخ الانبعاثات المتزايدة لغازات الدفيئة، وتناقض ضرورة التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري على الصعيد العالمي قبل عام 2050.[29] وبالرغم من هذه التحذيرات، فقد وجد صندوق النقد الدولي أن **مشروعات الوقود الأحفوري تلقت دعمًا بمعدل 13 مليون دولار كل دقيقة خلال عام 2022.**[30]

ومن المفارقات أن **اتفاق باريس لا يقر صراحة بدور الوقود الأحفوري في الأزمة المناخية؛** وترجع النداءات المطالبة بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري في العالم إلى إعلان سوفا عام 2015 الذي أعربت فيه دول المحيط الهادئ عن "قلقها البالغ من أن التزايد المستمر في إنتاج أنواع الوقود الأحفوري (...) يقوض الجهود الرامية للحد من الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري وهدف تجريد الاقتصاد العالمي من الكربون."[31] ومنذ ذلك الحين، حثت مجموعة من دول المحيط الهادئ، تقودها فانواتو وتوفالو، المجتمع الدولي على الانضمام إليها في سعيها لوضع **معاهدة لعدم انتشار الوقود الأحفوري.**[32] وقد حظيت هذه المبادرة حتى الآن بتأييد منظمة الصحة العالمية، والبرلمان الأوروبي، والآلاف من المؤسسات الأخرى.

مظاهرة نظمها نشطاء المناخ أثناء مؤتمر كوب 27 للمناخ، شرم الشيخ مصر، نوفمبر/تشرين الثاني 2022؛ يحمل المتظاهرون لافتة تقول: "لا توجد عدالة مناخية بدون حقوق الإنسان؛ نحن لم نهزم بعد". *© AFP via Getty Images*

إخفاقات مؤتمر كوب 27

وفي الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 27)، التي عقدت عام 2022 في مصر، فشلت الدول في الارتقاء إلى مستوى الاستجابة الملحة التي يقتضيها الانهيار المناخي الوشيك. وبالرغم من الترويج لمؤتمر كوب 24 منذ البداية باعتباره "مؤتمر التنفيذ"، فلم يعتمد المؤتمرون أي تدبير حاسم جديد يضمن حصر الاحترار العالمي بحيث لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية.[33]

ولئن كان القرار السياسي النهائي المنبثق عن مؤتمر كوب 27 – المعروف أيضًا باسم خطة تنفيذ شرم الشيخ[34] – قد تضمن أيضًا إشارة جديدة لتسريع وتيرة التحول النظيف والعادل إلى الطاقة المتجددة، فقد **تقاعست الحكومات عن الالتزام بالتخلص التدريجي من استخدام وإنتاج جميع أنواع الوقود الأحفوري، ومن إعانات الوقود الأحفوري بجميع أنواعها**[35]. واكتفت الخطة بتكرار ما دعا إليه مؤتمر كوب 26 من ضرورة تسريع الخطى نحو التخلص التدريجي من استخدام طاقة الفحم دون الحد من الانبعاثات الناجمة عنها،[36] و"التخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة".[37]

وأثناء قمة كوب 27، وغيرها من المحافل المختلفة التي انعقدت عام 2023، سعت صناعة الوقود الأحفوري أيضًا للترويج لحلول محفوفة بالمخاطر وغير مؤكدة ليس من شأنها تأجيل الحد من الانبعاثات فحسب، بل إنها تؤدي أيضًا لتفاقم أزمة المناخ،[38] بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الترويج للغاز الأحفوري (المعروف أيضًا باسم الغاز "الطبيعي") باعتباره وقودًا انتقاليًا، وإدراج وسيلة الاحتراق المشترك للأمونيا والهيدروجين في قطاع الطاقة، والترويج لتقنية احتجاز واختزان الكربون بهدف "الحد" من الانبعاثات وآليات إزالة ثاني أكسيد الكربون واسعة النطاق وآليات الهندسة الجيولوجية، والتقاعس عن اعتماد تدابير واضحة لضمان اقتصار أنشطة الاتجار برخص اطلاق الانبعاثات الكربونية (أسواق الكربون) على الوسائل التي تسمح بالتخفيض السريع والحقيقي للانبعاثات.[39]

التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري ورئاسة مؤتمر كوب 28

في عام 2023، تستضيف الإمارات العربية المتحدة قمة المناخ كوب 28 في دبي؛ وقد عينت الإمارات سلطان الجابر، الرئيس التنفيذي لشركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك)، رئيسًا لمؤتمر كوب 28؛ وشركة أدنوك، المملوكة للدولة، هي واحدة من كبريات شركات الوقود الأحفوري في العالم. وقد أعربت **منظمة العفو الدولية**، إلى جانب العديد من منظمات المجتمع المدني الأخرى، عن قلقها إزاء هذا التعيين، مشددة على ما ينطوي عليه هذا القرار من تضارب صارخ في المصالح، و**حاثةً سلطان الجابر على الاستقالة من منصبه التنفيذي في شركة أدنوك.**[40]

فخلال الفترة بين عامي 1965 و2018، ساهمت شركة أدنوك بنسبة 1% من جميع الانبعاثات عن الوقود الأحفوري وصناعة الإسمنت في جميع أنحاء العالم، وتعد واحدة من الشركات العشرين الكبرى في العالم التي تتحمل القدر الأكبر من المسؤولية عن تغير المناخ، وفقًا للبيانات التي جمعها معهد المساءلة المناخية.[41] وقد أعلنت شركة أدنوك عن خطط توسعية جريئة، وتخطط لتحقيق زيادة كبيرة في إنتاجها من النفط والغاز بحلول عام 2030، في حين أفادت تقارير صحفية أنه، وفقًا لتوجيهات وكالة الطاقة الدولية، سوف يتعين بقاء 90% من الوقود الذي تخطط شركة أدنوك لاستخراجه تحت الأرض كي يتسنى للعالم تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050.[42]

وفي مايو/أيار 2023، أكد سلطان الجابر على ضرورة التخلص التدريجي من انبعاثات الوقود الأحفوري، وليس إنتاجه، مضيفًا أن الإمارات "سوف تشجّع على وضع لوائح تنظيمية حكومية ذكية من شأنها... أن تجعل تقنية احتجاز الكربون ذات جدوى من الناحية التجارية"[43]، وهو الأمر الذي يثير المخاوف من أن **تستغل الإمارات رئاستها للمؤتمر بحيث تضمن لشركات الوقود الأحفوري القدرة على مواصلة الإنتاج والتوسع في الإنتاج**، بدلًا من ترك الوقود الأحفوري في الأرض، في الوقت الذي تعتمد فيه على تقنيات لم تثبت نجاعتها مثل تقنية احتجاز واختزان الكربون، وآليات إزالة ثاني أكسيد الكربون الواسعة النطاق.[44] ولقد دافع سلطان الجابر مرارًا عن استمرار شركة أدنوك في استخراج الوقود الأحفوري، قائلًا – دون اعتذار – "إن المستهلك هو الذي يسهم في زيادة انبعاثات ثاني أكسيد كربون، وليس المنتج".[45]

قانون ومعايير حقوق الإنسان

↑ الأراضي والمياه الملوثة بعد سنوات من حدوث الانسكابات في محيط حقل نفط كيغبارا-ديري التابع لشركة شل في دلتا النيجر، نيجيريا، سبتمبر/أيلول 2015.
© Michael Uwemedimo / cmapping.net

الاتفاقية الإطارية واتفاق باريس

وقعت 165 دولة عام 1992 على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الاتفاقية الإطارية)[46]، ومنذ ذلك الحين، تجري المفاوضات بينها سنويًا في إطار ما يسمى "مؤتمر الأطراف"[47] أو "كوب" اختصارًا، بهدف إرساء الأهداف والطرق الكفيلة بتخفيف أزمة المناخ فضلًا عن التكيف مع آثارها. و**أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (أو كوب 21) في عام 2015، اعتمد الأطراف اتفاق باريس**[48] بهدف "توطيد الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ"[49] عن طريق الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ومواصلة الجهود الرامية إلى الذهاب لأبعد من ذلك في حصر ارتفاع درجة الحرارة بحيث لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية.

وتكمن في لب أزمة المناخ مستويات من **انبعاثات غازات الاحتباس الحراري نتجت عن قرون من استخراج الموارد الطبيعية والعمليات الصناعية التي قادتها القوى**

الاستعمارية السابقة، مما أدى إلى تراكم دين إيكولوجي باهظ عليها. وكما هو الحال بالنسبة للنصيب الحالي للفرد الواحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإن المساهمات في الانبعاثات المتراكمة من غاز ثاني أكسيد الكربون تتفاوت إلى حد بعيد بين بلدان ومناطق العالم؛ ففي حين بلغ نصيب الولايات المتحدة 25% والاتحاد الأوروبي 17% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري والصناعة خلال الفترة من 1850 إلى 2019، كان نصيب الصين 13% وروسيا 7% والهند 3% وإندونيسيا والبرازيل 1% لكل منهما. وعلى النقيض من ذلك، لم تسهم البلدان الأقل نموّا إلا بنسبة 0,5% من الانبعاثات التاريخية لثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري والصناعة خلال الفترة بين 1850 و2019.[50] **واليوم،** تمشيّا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، والقدرات الخاصة بكل بلد – الذي ينطوي عليه ضمنًا القانون الدولي لحقوق الإنسان – **يتعين على الدول الصناعية وغيرها من الدول ذات الانبعاثات العالية في مجموعة العشرين، فضلًا عن الدول المرتفعة الدخل المنتجة للوقود الأحفوري، أن تأخذ بزمام المبادرة في تخفيف آثار تغير المناخ، ومن سبل ذلك أن تكف عن التوسع في إنتاج الوقود الأحفوري.**[51]

الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

أدت سنوات طويلة من جهود المناصرة الدولية الدؤوبة من جانب منظمات المجتمع المدني،[52] والشعوب الأصلية، والمجتمعات المتاخمة والمواجهة إلى اعتماد قرارين من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عام 2021،[53] و**الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2022،[54] يقران بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة**. ولقد كرست أكثر من 100 دولة هذا الحق في دساتيرها الوطنية.[55]

الشركات وحقوق الإنسان

ينص القانون الدولي على أن **الدول ملزمة باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان**؛ وقد أقرت المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان صراحة بأن **هذا الواجب ينطبق في سياق أنشطة الشركات**.[56] وتنص المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة أيضًا على أن **المؤسسات التجارية في جميع القطاعات**، بما في ذلك قطاع إنتاج الوقود الأحفوري والتمويل، **تقع على عاتقها مسؤولية عدم الإضرار بالآخرين، واحترام جميع حقوق الإنسان** أيّا كان مكان عملها، وفي جميع أنشطتها. وهذا المعيار السلوكي المعترف به على نطاق واسع مستقل عن الالتزامات الواقعة على عاتق الدولة بشأن حقوق الإنسان، وهو قائم "بالإضافة إلى الامتثال للقوانين والأنظمة الوطنية لحماية حقوق الإنسان".[57]

كما تستوجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة من الدول "أن تتخذ الخطوات الملائمة" لمنع الأضرار التي تتسبب فيها مؤسسات تجارية داخل ولايتها القضائية، والتحقيق فيها، والمعاقبة عليها، وجبر الضرر الناجم عنها.[58] وتنص هذه المبادئ أيضًا على أنه "حيثما تجد المؤسسات أنها تسببت أو ساهمت في آثار ضارة بحقوق الإنسان، ينبغي أن تقوم بمعالجة هذه الآثار أو المساعدة في معالجتها".[59]

وفي يونيو/حزيران 2023، اعتمد الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات مذكرة إعلامية ("إرشادية") توضح ما ينبغي أن تتخذه الدول والشركات من إجراءات لدمج اعتبارات حقوق الإنسان في صلب السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ.[60] وتؤكد المذكرة الإعلامية أنه، عملًا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والبيئة والمناخ، يجب على الدول اتخاذ إجراء بشأن الآثار المتعلقة بتغير المناخ على حقوق الإنسان والبيئة على أساس من العدالة والإنصاف، تمشيّا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، والقدرات الخاصة بكل بلد.[61] وتوضح المذكرة أن مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان تشمل "المسؤولية عن اتخاذ إجراء إزاء الآثار الفعلية والمحتملة المتعلقة بالتغير المناخي".[62]

وتحث المذكرة الشركات على "**التخلص التدريجي من كل من استخدام الوقود الأحفوري وإنتاج انبعاثات غازات الدفيئة**، وتجنب الإسهام في إزالة الغابات، **وعدم استخدام تعويضات الكربون**"، والتحقق من أن سلاسل القيمة الخاصة بها وممارساتها تتمشى مع هدف تحقيق تحول عادل إلى اقتصاد يحقق صافي الانبعاثات الصفري.[63]

نشطاء المناخ يتجمعون في مانيلا، الفلبين، نوفمبر/تشرين الثاني 2019. *© AFP via Getty Images*

الآثار الضارة للوقود الأحفوري على حقوق الإنسان

يضم هذا القسم النتائج الرئيسية المستقاة من طائفة مختارة من أبحاث منظمة العفو الدولية بشأن ما أصاب حقوق الإنسان من أضرار مرتبطة بإنتاج الوقود الأحفوري، بما في ذلك آثارها على المجتمعات المتاخمة التي تعيش بالقرب من البنية التحتية لإنتاج الوقود الأحفوري، والمخاطر والأخطار التي تهدد النشطاء الساعين لتحقيق العدالة المناخية والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، والسبل التي تسعى صناعة الوقود الأحفوري من خلالها لتقليص نفوذ الجماعات المتضررة وقدرتها على التأثير في المفاوضات العالمية، بما فيها المحافل المتعددة الأطراف.

"للوفاء بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان، يتعين على المؤسسات التجارية **إجراء مشاورات فعالة ومجدية** مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك **ضمان الحصول على موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة من الشعوب الأصلية**، بشأن الآثار الفعلية والمحتملة المتعلقة بالتغير المناخي على حقوق الإنسان والبيئة".[64]

آثار مشاريع الوقود الأحفوري على المجتمعات المتاخمة

1. تيسر المعلومات والتشاور والموافقة الحرة المسبقة المستنيرة والمشاركة

وقبل الشروع في مشاريع الوقود الأحفوري، يتعين على الشركات والدول التي تعمل فيها إجراء مشاورات مجدية مع المجتمعات المتضررة؛ ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة بالنسبة للشعوب الأصلية التي تتضرر بدرجة مفرطة مقارنة بغيرها من استخراج الوقود الأحفوري لسببين، أولهما أن جانبًا كبيرًا من الوقود الأحفوري المتبقي في كوكب الأرض يوجد في أرض أجدادهم،[65] والثاني أن الكثير منهم يحتفظون بعلاقتهم وثيقة مع الطبيعة ومع أراضيهم التي تعتمد عليها سبل معيشتهم وهويتهم الثقافية.[66]

وقد أظهرت أبحاث منظمة العفو الدولية أن الكثير من الدول تتقاعس عن حماية حق المجتمعات المتاخمة في الحصول على المعلومات وحقهم في المشاركة العامة، فضلًا عن حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير الذي يقتضي من الدول والشركات السعي للحصول على موافقة حرة مسبقة مستنيرة من هؤلاء السكان قبل الشروع في إنتاج أو تحويل الوقود الأحفوري أو التوسع فيه. وتستغل المؤسسات التجارية هذا الغياب للوائح التنظيمية أو تنفيذها لتحقيق لمصلحتها من خلال القيام بأنشطتها الصناعية دون مشاورات مجدية ومستمرة، متنصلة بذلك من مسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان.

فعلى سبيل المثال، تعكف أوغندا وتنزانيا على وضع خطط لمد خط أنابيب النفط الخام في شرق إفريقيا الذي يمتد عبر المستوطنات البشرية ومناطق الأحياء البرية والأراضي الزراعية والموارد المائية؛ وقد نقلت منظمة العفو الدولية عن نشطاء العدالة المناخية ومنظمات المجتمع المدني ما ينطوي عليه المشروع من تحديات، وتحذيراتهم من أن خط الأنابيب سوف يلحق ضررًا بالبيئة، ويؤدي إلى تشريد

الكثيرين، ويخلف آثارًا سلبية على صحة المجتمعات المتاخمة و أمنها الغذائي.[67] ووفقًا لمنظمة هيومن رايتس ووتش، فإن عملية استملاك الأراضي تمهيدًا لمد خط الأنابيب كان لها عواقب وخيمة على سبل عيش العائلات الأوغندية التي تعيش بالقرب من المشروع، إذ شابها الكثير من التأخير وسوء التواصل ونقص التعويضات.[68] ورفعت منظمات المجتمع المدني الأوغندية والتنزانية دعوى قضائية أمام محكمة العدل لشرق أفريقيا لاستصدار أمر قضائي بوقف المشروع.[69]

وفي الهند، أظهرت أبحاث منظمة العفو الدولية أن المجتمعات المتضررة من تعدين الفحم لم تتم إحاطتها علمًا ولا التشاور معها بصورة مجدية قبل استملاك أراضيها، واجتثاث غاباتها، وتعريض أسباب رزقها للخطر.[70] ويوجد قرابة 70% من الفحم الهندي في ولايات تشاتيسغار وجهارخاند وأوديشا، في وسط الهند وشرقها، حيث يعيش أكثر من 26 مليون نسمة من أبناء مجتمعات أديفاسي[71] – أي نحو ربع التعداد الإجمالي لأفراد مجتمعات أديفاسي في الهند.[72] ويجرى استملاك الأراضي بهدف تعدين الفحم بموجب قانون حيازة وتطوير المناطق التي تحتوي على الفحم، الذي يخلو من نص واضح على ضرورة السعي للحصول على موافقة حرة مسبقة مستنيرة من المجتمعات النازحة أو دفع تعويضات لها؛ فعلى سبيل المثال، أدى توسيع منجم كوسموندا،[73] وهو واحد من أكبر مناجم الفحم في الهند، إلى حيازة أراضٍ في أربع قرى مما أثر على أكثر من 3600 شخص. غير أن أحدًا من أفراد العائلات المتضررة الذين تحدثت معهم منظمة العفو الدولية لم يذكر أنه قد أبلغ باستملاك السلطات لهذه الأراضي بصورة مباشرة؛ وحيثما عقدت جلسات استماع علنية بشأن توسيع منجم كوسموندا، لم تبذل سوى جهود محدودة للإعلان عنها. وفي إحدى هذه الجلسات التي حضرتها منظمة العفو الدولية، أعرب الناس عن بواعث قلقهم بشأن إعادة التأهيل وإعادة التوطين والتعويض والتوظيف، وأثر المنجم على جودة الهواء، ومستويات المياه الجوفية، والأنشطة الزراعية، ونقص المعلومات بشأن استملاك الأراضي. ورغم ذلك، فقد منحت الحكومات عام 2016 ترخيصًا بيئيًا يجيز المزيد من التوسع في منجم كوسموندا.

وقال ماهيش ماهنت، وهو من أهالي المنطقة:

"لقد عشنا بالقرب من المنجم زهاء 30 عامًا، وشهدنا كيف جفت آبارنا، وتلاشت غاباتنا، وأجدبت حقولنا؛ ما هي الفائدة من جلسة الاستماع العلنية البيئية هذه سوى أن يقولوا لنا إن المكان لم يعد يصلح لأن نعيش فيه؟"[74]

وفي كندا، وثقت منظمة العفو الدولية انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بأكثر من 2600 من آبار النفط والغاز التي تم حفرها في أراضي شعب لوبيكون كري شمالي مقاطعة ألبرتا؛ وقد جرى هذا المشروع الإنمائي المكثف رغمًا عن إرادة شعب لوبيكون كري، وخلّف عواقب وخيمة على سبل معيشتهم؛ ومنذ السبعينيات من القرن الماضي، عندما استهدفت المنطقة لأول مرة لمشاريع التطوير النفطي المكثف، حاول شعب لوبيكون كري عبثاً إرساء اعتراف قانوني بحقوقهم في ملكية الأرض من خلال الدعاوى القضائية والمفاوضات. ورغم استمرار النزاع على ملكية الأراضي، أصدرت حكومة قطاع ألبرتا عقود إيجار للنفط والغاز والمعادن تشمل 70% من أراضي شعب لوبيكون كري؛ وأسفر تشييد الطرق، ومد خطوط الأنابيب، وإنشاء غير ذلك من مرافق البنية التحتية لاستكشاف ونقل ومعالجة النفط والغاز، عن أضرار جسيمة ببيئتهم.[75]

وتكتسي الأرض أهمية بالغة لثقافة لسكان لوبيكون كري واقتصادهم؛ وقبل بدء استخراج النفط والغاز على نطاق واسع في المنطقة، كان سكان لوبيكون كري يتمتعون بالاكتفاء الذاتي إلى حد بعيد، إذ يعتمدون على القنص ونصب الأشراك وصيد الأسماك، وغير ذلك من الأساليب التقليدية لاستخدام الأرض لتلبية معظم احتياجاتهم. ونتيجة للآثار البيئية للتنمية النفطية والغازية أصبحت هذه الأنشطة شبه مستحيلة، مما أوقع سكان لوبيكون كري في براثن الفقر.[76]

↓

مستوطنة لوبيكون كري في ليتل باهالو، كندا، فبراير/ شباط 2007.
© Dietlind Bork, Friends of the Lubicon Alberta

"إن المسؤوليات الواقعة على عاتق المؤسسات التجارية بموجب المبادئ التوجيهية التي تستوجب منها ألا تتسبب في آثار الأنشطة التجارية على حقوق الإنسان أو تسهم فيها أو تكون لها صلة مباشرة بها، تشمل **المسؤولية عن اتخاذ إجراء حيال الآثار الفعلية والمحتملة المتعلقة بتغير المناخ**".[77]

2. الإنتاج والتحويل وإعادة التأهيل

إنتاج الوقود الأحفوري يؤثر بشدة على الأفراد والبيئة.[78] ويفضي استخراج الوقود الأحفوري ومعالجته ونقله إلى تدهور بيئي ومخاطر صحية عبر الأجيال (تكون حادة بوجه خاص في حالة الأطفال والحوامل والمسنين)، وفقدان الدخل والثقافة بالنسبة للمجتمعات التي تعيش في المنطقة السطحية أو بالقرب من المشاريع الصناعية لاستخراج أو معالجة الوقود الأحفوري.

وتحتل صناعة الوقود الأحفوري مساحة سطحية شاسعة، وتلجأ أحيانًا للطرد القسري للسكان لإخلاء السبيل أمام مشاريع البنية التحتية مثل الآبار وخطوط الأنابيب والطرق ومرافق المعالجة وإدارة النفايات.[79] وتتخلف عن كل من تعدين الفحم والتصديع الهيدروليكي نفايات سامة من

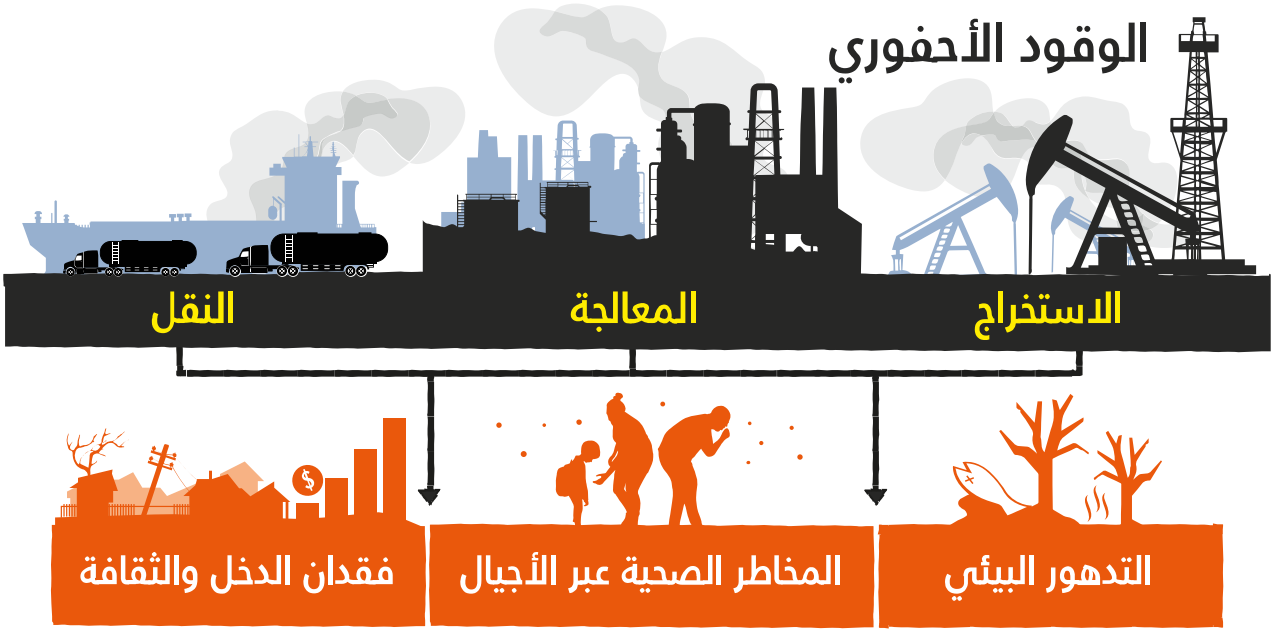

مناطق التضحية

"أماكن يعاني فيها السكان من عواقب وخيمة على الصحة البدنية والعقلية ومن انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة العيش في مناطق تلوث ساخنة ومناطق شديدة التلوث"

المعلوم أنها تلوث الماء.[80] ومن المعتاد أن يؤدي استخراج ونقل النفط إلى انسكابات غير عكسية تضر بالأنظمة البيئية المجاورة، وتنسف التنوع البيولوجي، وأسباب الرزق لدى المجتمعات المتاخمة. وتصدر عن إشعال الغاز وغيره من أنشطة المعالجة ملوثات سامة للهواء تضر بصحة العاملين والمجتمعات المجاورة.

ويتفق خبراء الأمم المتحدة على أن المشاريع الاستخراجية مثل **إنتاج الوقود الأحفوري** تكون لها **آثار مختلفة على الشعوب الأصلية وغيرها من الفئات المهمشة**؛ إذ تعاني مثل هذه الفئات من شتى الأشكال الهيكلية و/أو المتداخلة من التمييز والفقر، ومن ثم فإنها في الأعم الأغلب تقيم في مناطق متاخمة للبنية التحتية لصناعة الوقود الأحفوري؛ أي أنها **تعيش فيما يعرف بـ "مناطق التضحية"** التي يعرفها خبراء الأمم المتحدة بأنها أماكن يعاني فيها "السكان من عواقب وخيمة على الصحة البدنية والعقلية ومن انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة العيش في مناطق تلوث ساخنة ومناطق شديدة التلوث".[81] وفي عام 2022، أكدت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أن **تغير المناخ يؤدي إلى انتشار مناطق التضحية**،[82] التي هي في كثير من الأماكن في الواقع مناطق تضحية عنصرية.[83]

ومنذ التسعينيات من القرن الماضي، وثقت منظمة العفو الدولية وشركاؤها[84] وأيدت الدعوات من أجل العدالة للمجتمعات الواقعة في منطقة دلتا النيجر ضد الشركات الكبرى في مجال إنتاج الوقود الأحفوري (كبريات الكربون) والسلطات النيجيرية.[85] وأكبر مشروع مشترك لإنتاج النفط في نيجيريا هو شركة شل لتطوير البترول في نيجيريا المحدودة، والشركة المساهمة الرئيسية فيها هي مؤسسة النفط الوطنية النيجيرية المملوكة للدولة، حيث تمتلك شل 30% من أسهم الشركة من خلال شركتها الفرعية المملوكة لها بالكامل، وهي الشركة المنفذة للمشروع المشترك – ومن ثم فإنها تقوم بتشغيل وصيانة الآبار وخطوط الأنابيب وغيرها من المنشآت اللازمة لإنتاج ونقل النفط الذي يتم استخراجه في المنطقة.[86] ومنذ أن اكتشفت شركة شل النفط بالقرب من قرية أولويبيري لأول مرة عام 1956 أصبحت دلتا النيجر أثمن منطقة لإنتاج النفط في إفريقيا؛ فعلى مدى أكثر من خمسة عقود، حققت شركة شل، هي وغيرها من شركات النفط الدولية العملاقة العاملة في المنطقة، مكاسب تقدر بمليارات من الدولارات من وراء عملياتها في منطقة الدلتا،[87] في حين ظلت المجتمعات المحلية مثل شعب أوغونيلاند تكافح ضد تلوث الهواء وتدمير نظامها البيئي.[88] ولا يمر عام إلا وتقع المئات من حوادث تسرب النفط التي تلحق بمنطقة دلتا النيجر دمارًا ماحقًا لا سبيل لإصلاحه، وذلك بسبب قدم خطوط أنابيب النفط أو سوء صيانتها، أو وقوع أنشطة إجرامية مثل سرقة النفط. ولقد فشلت شركات التعدين على مر السنين في تنظيف المناطق التي تلوثت بفعل حوادث تسرب النفط بصورة وافية، مما خلف عواقب وخيمة على الحقول والغابات ومصائد الأسماك التي يعتمد عليها معظم أهالي المنطقة في غذائهم وسبل عيشهم. كما تؤدي حوادث تسرب النفط إلى تلوث مياه الشرب، وتعريض الناس لمخاطر صحية بالغة.[89] وقد أظهرت أبحاث منظمة العفو الدولية أن عمليات استغلال النفط في منطقة دلتا النيجر، وخصوصًا العمليات التي تقوم بها شركة شل، ما برحت تقوض الحقوق الإنسانية للمجتمعات المتاخمة، ومنها حقهم في الحصول على المعلومات، وحقهم في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وحقهم في مستوى معيشي لائق، وحقهم في الماء والصحة وسبل الانتصاف الفعالة.[90]

ولئن كان جانب كبير من أبحاث منظمة العفو الدولية يتركز على آثار استخراج الوقود الأحفوري لغرض توليد الطاقة، فإن الوقود الأحفوري يُستخدم ويُعالج بصورة متزايدة لأغراض

↑ أراضٍ ملوثة محيطة بمنشأة بومو مانيفولد الموجودة في دلتا النيجر والتابعة لشركة شل، بعد سنوات من حدوث تسرب نفطي، نيجيريا، أغسطس/آب 2015. *© Amnesty International*

أخرى.[91] فاللدائن وغيرها من البتروكيماويات تشكل جانبًا من إستراتيجية صناعة الوقود الأحفوري الرامية للحفاظ على أرباحها في مواجهة الانكماش الحتمي للطلب على الوقود الأحفوري باعتباره مصدرًا للطاقة.[92] وفضلًا عن ذلك، فإن إنتاج البتروكيماويات يضر بالمجتمعات المتاخمة، ويسهم في التغير المناخي. وخلال العام المنصرم، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أشخاص يعيشون بمحاذاة ما يسمى "قناة هيوستن للسفن" في ولاية تكساس، وهي تعدُّ بمثابة أكبر مجمع للصناعات البتروكيماوية في الولايات المتحدة، وتنفث ملايين الأرطال من المواد الملوثة كل عام.[93] ويتولى تشغيل مصانع الكيماويات في هذه المنطقة بعض كبريات شركات الوقود الأحفوري والشركات الكيميائية في العالم؛ وتنتج هذه المصانع منتجات كيميائية مشتقة من النفط الغام والغاز الأحفوري، تستخدم في صناعة اللدائن والأسمدة، وطائفة أخرى من المنتجات الصناعية والاستهلاكية التي تطرح في الأسواق المحلية والدولية.

وقد أظهرت أبحاث منظمة العفو الدولية أن التركيز العالي للمنشآت البتروكيماوية ووتيرة إطلاق المواد الكيميائية السامة في المنطقة يهددان تمتع المجتمعات المتاخمة وعمال المصانع والمستجيبين الأوائل بالعديد من حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك حقهم في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وحقهم في الصحة والمساواة وعدم التمييز، بل حتى حقهم في الحياة.[94] وقد اعتادت المجتمعات المتضررة على الروائح الكيميائية المتكررة التي تتسرب إلى أحيائهم

↑ تقع المنشآت الصناعية في مناطق سكنية على طول قناة هيوستن للسفن في تكساس، الولايات المتحدة، أغسطس/آب 2023. *© Amnesty International* المصورة: لورن مورفي *Lauren Murphy*

ومنازلهم، على خلفية أعمدة الدخان التي تنفثها مصانع الكيماويات وألسنة اللهب المتصاعدة من الغاز المشتعل في السماء ليل نهار. والتلوث الناجم عن هذه القناة يضر بدرجة مفرطة الأسر المعيشية المصنفة عرقيًا المنخفضة الدخل، إذ تتحمل العبء الأكبر من التعرض للتلوث البيئي الناجم عن المواد الملوثة التي تطلقها صناعة البتروكيماويات؛ ومن المعلوم أن مثل هذه الملوثات تزيد من المخاطر التي تهدد صحة البشر، ومن بينها الالتهابات، والأمراض التنفسية، والمضاعفات السلبية للحمل، وأمراض القلب والأوعية الدموية، وأنواع معينة من السرطان.[95]

وبينما تزيد بعض "كبريات الكربون" من استثماراتها في مصادر أنظف للطاقة، وتبدأ في تصفية استثماراتها في مشاريع استخراج الوقود الأحفوري، حذرت منظمة العفو الدولية من المخاطر البعيدة المدى على حقوق الإنسان المترتبة على ما يعرف باسم "الأصول العالقة" – وهي الأصول التي تبين أن قيمتها أقل من المتوقع بسبب التغييرات المرتبطة بالتحول العالمي في مجال الطاقة عن الوقود الأحفوري.[96] وإلى جانب منظمات المجتمع المدني الأخرى،[97] حثت منظمة العفو الدولية شركات النفط العملاقة مثل شل على البدء في تصفية استثماراتها على نحو يتسم بتقدير المسؤولية من خلال بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان والبيئة فيما تتخذه من قرارات لنقل أصولها، ونشر الوسائل الضرورية لتنظيف وإعادة تأهيل الأرض والماء والهواء في مواقعها الاستخراجية، وإصلاح أي أضرار تلحق بحقوق الإنسان من جراء عملياتها.[98]

3. الأخطار التي تهدد نشطاء المناخ والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية

تتقاعس الدول عن حماية نشطاء العدالة المناخية والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية الذين يعارضون إنتاج واستخدام الوقود الأحفوري، بل تستهدفهم أحيانًا، بهدف منعهم من حماية الموارد الطبيعية الحيوية والحفاظ على استقرار المناخ، خاصة عندما تتصادم أنشطتهم مع المصالح الاقتصادية للدول أو المؤسسات التجارية.[101] ويواجه المدافعون عن العدالة المناخية وحقوق الإنسان البيئية بصفة مستمرة التهديدات والاعتداءات وحملات التشهير والمضايقات والتخويف، وما أكثر الحالات التي تتقاعس فيها السلطات عن التحقيق في هذه الانتهاكات. كما تسعى الحكومات لتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية والعدالة المناخية الذين يعارضون الوقود الأحفوري، مما يسفر في كثير من الأحيان عن إلقاء القبض عليهم، واحتجازهم، وإخضاعهم لمختلف صنوف المعاملة السيئة؛ وتسعى أعداد متزايدة من شركات الوقود الأحفوري إلى إخراس هؤلاء المدافعين من خلال حيل وأساليب التخويف، بما في ذلك رفع الدعوى القضائية عليهم.

> "ينبغي على الدول ومؤسسات الأعمال أن تضمن **عدم تعرض المدافعين عن المناخ**، الذين يُعدُّون في كثير من الأحيان بمثابة عوامل التمكين لسبل الانتصاف، **للتهديدات أو المضايقات أو الأعمال الانتقامية بسبب نشاطهم المشروع من أجل حماية البيئة** والكوكب".[99]
>
> "ينبغي على مؤسسات الأعمال أن تعد المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية بمثابة **شركاء أساسيين**، وأن تكفل عدم تعرضهم لأي أذى من جراء الأفعال المباشرة أو غير المباشرة للشركات".[100]

ولقد ظلت منظمة العفو الدولية تناصر المدافعين عن المناخ وحقوق الإنسان البيئية وتسعى لإعلاء أصواتهم منذ عقود، بدءًا من منطقة دلتا النيجر حيث أدى سعي شركة شل وراء النفط، بتسهيل من الحكومة النيجيرية، إلى عقود من التلوث مما عاد وبالًا على المجتمعات المحلية. وتصديًا لذلك، أطلق شعب أوغوني حركة احتجاجية في التسعينيات من القرن الماضي، حاولت قوات الأمن النيجيرية مرارًا سحقها.[102] وحثت شركة شل الحكومة على وضع حد لهذه المظاهرات، حتى بعد علمها بأن قوات الأمن الحكومية ترتكب انتهاكات خطيرة، وما قدمته من دعم مادي لقوات الجيش.[103] وقد أظهرت أبحاث منظمة العفو الدولية في نهاية المطاف كيف بلغ هذه القمع ذروته في المحاكمة الصورية التي جرت عام 1995، وما أعقبها من شنق زعيم حركة أوغوني، كِن سارو-ويوا، بالإضافة إلى الدكتور بارينم كيوبل.[104]

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية باستمرار...

كن سارو-ويوا يتحدث في مظاهرة يوم أوغوني في دلتا النيجر، نيجيريا، مارس/آذار 1994.
© Tim Lambon / Greenpeace

مظاهرة يوم أوغوني في دلتا النيجر، نيجيريا، مارس/ آذار 1994. *© Tim Lambon / Greenpeace*

وأثار قتل "تسعة أوغوني" – وهو الاسم الذي اشتهروا به فيما بعد – موجة من الاستياء والاستنكار العالمي؛ وحشدت منظمة العفو الدولية شبكة مؤيديها الواسعة لإغراق السلطات النيجيرية أول الأمر بسيل منهمر من المناشدات من أجل إطلاق سراح المدافعين، ثم برسائل الغضب والاستنكار فيما بعد. أما منظمات المجتمع المدني النيجيرية فقد أحالت القضية إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وفي عام 2002 أمرت اللجنة نيجيريا بالكف عن اعتداءاتها على أهالي أوغوني، وإخضاع المسؤولين عن هذه الاعتداءات للتحقيق والملاحقة القضائية، وتقديم تعويضات للمجتمعات المتضررة، وإجراء تقييمات بيئية واجتماعية، وتقديم معلومات عن المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة بإنتاج النفط في منطقة دلتا النيجر.[105] وظلت شركة شل تنفي دائمًا ضلوعها في انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها منظمة العفو الدولية.

التمييز المجحف

وكثيرًا ما يواجه المدافعون المهمشون مخاطر بالغة؛ فعادة ما يواجه المدافعون عن البيئة من السكان الأصليين مخاطر مفرطة، مقارنة بغيرهم، لسببين، أولهما أن أراضيهم تكون على الأغلب هدفًا لاستخراج الوقود الأحفوري،[106] والثاني هو أنهم يتعرضون لتمييز منهجي فريد، مما يتركهم نهبًا لمزيد من العنف والأذى.[107]

فعلى سبيل المثال، سجلت منظمة العفو الدولية خلال عام 2018 سلسلة من الاعتداءات والتهديدات التي مورست ضد جمعية "النساء الأمازونيات المدافعات عن الغابات لحمايتها من الصناعات الاستخراجية"، وضد أعضائها باتريشيا غوالينغا، ونيما غريفا، وسالومي أراندا، ومارغوث إسكوبار.

وحثت الجمعية، التي تتألف من أكثر من 100 امرأة معظمهن من السكان الأصليين، الإكوادور على وضع حد للعمليات الاستخراجية التي تقوم بها شركات النفط والتعدين في أرض الأجداد التابعة لمجتمعاتهن، وحماية "أُمنا الأرض" باعتبارها أرضًا مقدسة، وحماية صحة مجتمعاتهن. ولئن كانت الجمعية ككل قد تعرضت لتجريدها من الشرعية ولحملة "تشهير إعلامي"، فإن زعيماتها الأربع تلقين تهديدات وتعرضن لاعتداءات بدنية؛ كما وجهت السلطات تهمًا جنائية لاثنتين منهما. وتلقت باتريشيا غوالينغا، وهي إحدى زعيمات شعب كيتشوا في مجتمع سارايكو، تهديدات خطيرة بالقتل مما اضطرها هي وأسرتها للرحيل عن منزلهم خوفًا على حياتهم.[108] وحتى مارس/آذار 2022، لم يكن أحد من المسؤولين عن هذه الاعتداءات قد قدم للقضاء.[109]

↑ نشطاء المناخ يتجمعون في مانيلا، الفلبين، أكتوبر/تشرين الأول 2021. © Getty Images

"دفنوا 50 عبوة للمتفجرات أثناء الليل، وكان الفاعلون يدركون الخطورة الشديدة لما فعلوه؛ لم أجد أمامي خيارًا سوى أن أصبح مدافعة عن حقوق الإنسان لأن شركات الوقود والنفط انتهكت حقوق قريتي وشعبي".[110]

باتريشيا غوالينغا، مدافعة عن البيئة من السكان الأصليين وعضو في الجمعية الإكوادورية "النساء الأمازونيات المدافعات عن الغابات لحمايتها من الصناعات الاستخراجية"

وخلال الفترة بين عامي 2002 و2003، اقتحمت شركة النفط الأرجنتينية "الشركة العامة للمحروقات" (Compañía General de Combustibles) منطقة سارايكو للسكان الأصليين[111]، حيث نصبت حراسًا من أفراد الأمن الخاص وأفراد الجيش، وفتحت طرقًا، وقطعت الغابات، واقتلعت الأشجار والنباتات التي تكتسي قدسية وقيمة بيئية وثقافية بالغة بالنسبة لشعب سارايكو. وفي إطار عمليات الحفر، دفنت الشركة 1400 كغم من المتفجرات، معرضة أرواح مجتمع السكان الأصليين للخطر، مما اضطرهم للرحيل عن بعض أراضي أجدادهم. وفي عام 2012، حقق مجتمع سارايكو نصرًا تاريخيًا للشعوب الأصلية بعد أن رفعوا دعوى ضد شركة النفط الأرجنتينية أمام محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بتهمة سوء السلوك. وقضت المحكمة بأن دولة الإكوادور[112] قد انتهكت حق أفراد مجتمع سارايكو في السلامة البدنية، وعرضت حقهم في الحياة للخطر البالغ. وخلصت المحكمة أيضًا إلى أن الإكوادور انتهكت حقوق شعب سارايكو في الملكية الجماعية والهوية الثقافية.[113]

دور شركات الوقود الأحفوري

في بعض الحالات، تسعى شركات الوقود الأحفوري بقوة لتكميم أفواه النشطاء المعارضين لأنشطتها، ومن سبل ذلك ما يسمى "الدعاوى القضائية الإستراتيجية ضد المشاركة العامة"؛ ففي عام 2011، على سبيل المثال، قضت إحدى محاكم الإكوادور بمسؤولية شركة النفط العملاقة "شيفرون" عن الأضرار البيئية والصحية الجسيمة التي حاقت بغابات الأمازون المطيرة والمجتمعات التي تعيش في المنطقة خلال الفترة بين عامي 1964 و1992. كما خلصت المحكمة إلى أن شركة شيفرون قامت عمدًا بتفريغ غالونات من النفايات النفطية في أراضي الأجداد التابعة للشعوب الأصلية على مدى عقود.[114]

قبل أيام معدودة من صدور قرار المحكمة، رفعت شركة شيفرون دعوى قضائية أمام محكمة الدائرة الجنوبية لنيويورك ضد جميع المدعين، ومحاميهم، والمنظمة غير الحكومية الرئيسية التي تمثل المجتمعات المتضررة، والعديد من الخبراء والمؤيدين؛ واتهمت شيفرون المدعى عليهم باستخدام أساليب الاحتيال والفساد أثناء المحاكمة في الإكوادور، وكانت هذه الدعوى مؤذنًا ببدء حملة طويلة الأمد من التخويف والمضايقة من جانب شركة شيفرون ضد المدافعين عن البيئة المكافحين ضدها في هذه القضية.[115]

وبدءًا من عام 2019، نددت منظمة العفو الدولية بالمعاملة التي لاقاها أحد المحامين في القضية، وهو ستيفن دونزيغر، في الولايات المتحدة، فقد حكمت المحكمة بوضعه تحت الإقامة الجبرية في منزله لمدة ستة أشهر لأنه رفض الامتثال لأمر من المحكمة بتسليم أجهزته الإلكترونية، قائلًا إن الكشف عما فيها من بيانات قد يخلّ بسرية الاتصالات مع موكليه، ويعرضه للخطر. وأفرج عنه في نهاية المطاف في أبريل/نيسان 2022 بعد أن أمضى 1000 يوم رهن الاحتجاز التعسفي، الذي شمل 45 يومًا في السجن وأكثر من 900 يوم قيد الإقامة الجبرية.[116] وأعربت منظمة العفو الدولية عن بالغ قلقها من أن الدعوى القضائية المرفوعة على ستيفن دونزيغر تأتي على غرار نمط من إساءة استخدام نظام القضاء دأبت عليه المؤسسات التجارية بغرض استهداف ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان.[117]

→

محتجون يتظاهرون أمام مقر محكمة أمريكية ضد شركة شيفرون، أكتوبر/ تشرين الأول 2013، مدينة نيويورك، الولايات المتحدة. *© 2013 Getty Images*

كما تموّل شركات الوقود الأحفوري مراكز البحوث لتقوم بصياغة قوانين تهدف إلى قمع المتظاهرين المعنيين بقضايا المناخ والبيئة.[118]

الحق في الحياة

منذ عام 2015، دأب المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية – بمن فيهم المناضلون ضد إنتاج واستخدام الوقود الأحفوري – على تمثيل الجماعة الأكثر استهدافًا في جرائم القتل الموثقة التي راح ضحيتها المدافعون عن حقوق الإنسان.[119]

ومن بين هؤلاء فيكيلي نتشانغاسي، المدافعة المرموقة عن حقوق الإنسان البيئية، التي وقعت ضحية جريمة قتل مروعة في بيتها بالقرب من بلدة متوباتوبا بإقليم كوازولو ناتال في جنوب إفريقيا، ونشرت منظمة العفو الدولية الدعوات المطالبة بالانتصاف لها من قاتليها.[120] وكانت فيكيلي من أهالي بلدة سومخيلي، تعيش بالقرب من منجم تنديلي للفحم؛ وكانت تجهر بمعارضتها للمنجم المكشوف، وللتوسع في عملياته. وقُتلت فيكيلي داخل منزلها بستة أعيرة نارية أطلقها ثلاثة قتلة مأجورين حسبما زُعم. وعثر على جثتها حفيدها البالغ من العمر آنذاك 13 عامًا. وتحدث المقربون من فيكيلي عما تعرضت له من التخويف، هي وغيرها من النشطاء عام 2016، وما تلقوه من تهديدات في أعقاب تنامي المعارضة للشركة القائمة على تشغيل المنجم المثير للجدل، وهي شركة تنديلي لتعدين الفحم المحدودة؛ وكان سبب هذه المعارضة هو الخوف من أن يؤدي توسيع المنجم إلى الطرد القسري لأهالي المجتمعات المتاخمة، ويتسبب في قطع أرزاقهم.[121]

الحيز المدني والتجريم

وقد تعمد الدول إلى اتخاذ إجراءات فعلية بهدف قمع وتقييد حيز المجتمع المدني أمام نشطاء المناخ والمدافعين عن حقوق الإنسان، مما ينطوي على انتهاك حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي؛ وقام عدد متزايد من الدول بإصدار قوانين مناهضة للاحتجاج باعتبارها حيلة لتخويف المتظاهرين المعنيين بالمناخ وتكميم أفواههم.[122] ومن ثم، يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان المتظاهرون احتجاجًا على إنتاج واستخدام الوقود الأحفوري للاعتقال والاحتجاز التعسفي في شتى بلدان العالم.[123]

وقد وثقت منظمة العفو الدولية على مر السنين القمع الذي يكابده السكان الأصليون من أمة ويتسويتين في كندا، وهم يكافحون من أجل حماية أراضيهم ومواقعهم المقدسة من أعمال بناء خط أنابيب الغاز كوستال غازلينك الذي سوف يقسم أراضيهم، ويهدد المصادر الوحيدة المتبقية للمياه النظيفة بالقرب منها.

شباب نشطاء في مجال المناخ من حركة "فرايديز فور فيوتشر" (احتجاجات أيام الجمعة من أجل المستقبل) يحتجون في تورين، إيطاليا، يوليو/تموز 2022. © Mauro Ujetto/NurPhoto

↑ نا موكس، الرئيس الوراثي لأمة ويتسويتين، يتظاهر أمام البنك الملكي الكندي في مونتريال، كندا، مايو/أيار 2022. *© Éric Carrière*

يمتلك شعب ويتسويتين الأصلي سندات وحقوق ملكية أراضيهم التي تبلغ مساحتها 22000 كم مربع، ويقول رؤساء الشعب الوراثيون إنهم لم يوافقوا على المشروع وفقًا لقوانينهم وأعرافهم. أما المدافعون عن أراضي ويتسويتين وأنصارهم ممن يعارضون إنشاء خط للأنابيب في هذه الأراضي فهم يتعرضون للمراقبة، والمضايقة، والتخويف، والاعتقالات غير القانونية على أيدي أفراد شركة أمنية خاصة تقوم على حماية خط الأنابيب وأفراد الشرطة الكندية.[124] فقد وجهت الحكومة تهمة الازدراء الجنائي إلى عشرين من المدافعين عن الأرض بدعوى عدم امتثالهم لأمر بالابتعاد عن مواقع بناء خط الأنابيب، رغم أن هذه المواقع تقع في أراضي أجداد الأمة ولم يتنازل السكان الأصليون أو يتخلوا عنها؛ وأقر خمسة من المدافعين عن الأرض بالتهمة الموجهة إليهم في ديسمبر/كانون الأول 2022 لأنهم أخلوا بشروط الإفراج عنهم بكفالة التي تحظر عليهم التواجد في أراضي أمة ويتسويتين، وإبداء أي مقاومة أخرى على خطوط المواجهة للمشروعات الاستخراجية في طول كندا وعرضها. وأسقطت التهم الموجهة إلى خمسة من المتهمين، وينتظر أحدهم الخطوات القادمة. أما التسعة الباقون من المدافعين عن الأرض فقد بدأت محاكمة بعضهم في أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2023، ومن المزمع أن يقدم آخرون للمحاكمة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، ويناير/كانون الثاني 2024. وإذا ما حكمت المحكمة بإدانتهم، فمن المحتمل أن تصدر عليهم أحكامًا بالسجن.[125]

حيز المجتمع المدني في مؤتمر كوب 28

تستضيف الإمارات العربية المتحدة في نهاية عام 2023 المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 28)؛ ويتطلب المؤتمر إتاحة حيز مفتوح للمجتمع المدني تيسيرًا لحرية تبادل الآراء ووجهات النظر بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطراف في الاتفاقية الإطارية، فضلًا عن المدافعين عن حقوق الإنسان، سواء المحليون منهم أم الدوليون.[126] ولكن منذ عام 2011، أصبحت الإمارات حيزًا مغلقًا أمام المجتمع المدني، نظرًا للقوانين التي تجرّم المعارضة السلمية، وسجن العشرات من المعارضين الإماراتيين.

وإيمانًا منها بأن حقوق الإنسان والعدالة المناخية وحماية البيئة كلٌ لا يتجزأ، حثت منظمة العفو الدولية، هي وغيرها من منظمات المجتمع المدني، الإمارات على الإفراج عن سجناء الرأي الإماراتيين، وغيرهم من الأشخاص المسجونين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع؛ ويجدر بجميع الدول المشاركة في مؤتمر كوب 28 أن تدفع الإمارات إلى إجراء تحسينات مجدية في سجلها الحقوقي قبل انطلاق المؤتمر.

↑

انطباعات من مؤتمر بون بشأن تغير المناخ (الدورة الثامنة والخمسين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ التابعتين للاتفاقية الإطارية - *UNFCCC SB58*)، في بون، ألمانيا، يونيو/حزيران 2023. *© Sascha Schuermann/Getty Images*

تأثير صناعة الوقود الأحفوري على الحقوق الإجرائية عالميًا

"يجب على الدول اعتماد مجموعة من اللوائح التنظيمية الكفيلة **بتثبيط التمويه الأخضر والنفوذ المفرط للشركات** في المجال السياسي والتنظيمي في هذا الميدان، ولدعم مساعي المدافعين عن حقوق الإنسان".[127]

"يجب على مؤسسات الأعمال أن **تتحلى بتقدير المسؤولية في سلوكها، وألا تروِّج للاستهلاك غير المستدام، أو تمارس سلوكًا من قبيل التمويه الأخضر، أو تسعى لاكتساب نفوذ مؤسسي مفرط** في المجال السياسي والتنظيمي في هذا الميدان".[128]

ولقد أظهرت أبحاث منظمة العفو الدولية كيف تكون تقوم صناعة الوقود الأحفوري بدور فاعل في انتهاكات الحق في الحصول على المعلومات، والحق في المشاركة العامة، والانتصاف في سياقات استخراج ومعالجة الوقود الأحفوري؛ وأماطت الأبحاث والتحقيقات الاستقصائية التي قامت بها منظمات أخرى اللثام عن المساعي التي يبذلها هذا القطاع وحلفاؤه للتأثير أو السيطرة على محافل متعددة الأطراف تجري في إطارها المباحثات والمفاوضات المتعلقة بالمناخ. كما أوضح المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات كيف يمكن عزو تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني على الصعيد الدولي إلى الدأب المطرد للحكومات على استيعاب مصالح القطاع الخاص،[129] وكيف أن التفاوت في الطرق المتاحة أمام مصالح الشركات في مقابل المصالح غير الربحية يخلق اختلالًا في ميزان القوة يؤثر في الحوكمة العالمية وما ينجم عن ذلك من نتائج تدعم المصالح المستهدفة للربح.[130] ومن شأن هذا أن يقوض سبل الوصول إلى المعلومات بشأن تغير المناخ، والمشاركة المجدية في المباحثات والمفاوضات المتعددة الأطراف من جانب السكان المتضررين، وسبل الانتصاف للمتضررين. كما يقوض حقوق المنظمات والأفراد الذين يمثلون الفئات المتضررة في المشاركة في المفاوضات وتشكيلها من خلال ما تسهم به من مدخلات متنوعة، وفي ضمان إخضاع أفعال الحكومات للتمحيص. ويؤدي هذا إلى اعتماد الحكومات والشركات سياسات غير كافية للحد من الارتفاع في درجات الحرارة العالمية بحيث لا تتجاوز 1,5 درجة مئوية، مما يهدد البشرية جمعاء.

وتلجأ شركات الوقود الحفري وحلفاؤها إلى أساليب رسمية وغير رسمية للتأثير على النقاش الذي يدور في المحافل الحكومية الدولية، وتحرّك حملات للتضليل الإعلامي تسوِّق فيها لحلول مناخية كاذبة أو مضللة.[131] فعلى سبيل المثال، تُعدُّ "المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعة" من الفئات المعترف بها رسميًا في اتفاقية الأمم الإطارية بشأن تغير المناخ،[132] إلى جانب المنظمات غير الحكومية البيئية، ومنظمات الشعوب الأصلية، والنقابات العمالية، وغيرها. ويدلي ممثلو فئة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعة ببيانات تعبر عن موقفها الرسمي لمندوبيها قبل المشاورات غير الرسمية المغلقة التي تجري بين المندوبين الحكوميين في مؤتمرات المناخ وغيرها من الاجتماعات.[133] وقد تطلب المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعة أيضًا عقد "اجتماعات تشاورية" مغلقة لمندوبي هذه الفئة من المنظمات المعنية بالأعمال التجارية والصناعية، ورئيس مؤتمر المناخ، وغيره من المسؤولين، من خلال أمانة الاتفاقية الإطارية، أو تساعد المندوبين في صياغة نص قانوني في المراحل النهائية من المفاوضات.[134] وفضلًا عن حقوقها بصفتها فئة معترف بها، فإنها تمارس نفوذًا أيضًا من خلال العلاقات الشخصية والمهنية؛ وتسعى لتعزيز هذه الشبكات غير الرسمية من خلال المحادثات والفعاليات الحوارية المصحوبة بتقديم وجبات الطعام، وغيرها من الفعاليات الاجتماعية الباهظة التكاليف أثناء مؤتمر كوب. ويتبنى بعض أعضاء هذه المنظمات المعنية بالأعمال والصناعة تقنية التخفيف التي لم تثبت جدواها، والتي يروجون لها في مفاوضات مؤتمر كوب، مثل الجهود الناجحة التي بذلوها لإدراج تقنية احتجاز

↑ شباب نشطاء في مجال المناخ يقومون بمسيرة في واكيسو، أوغندا، يونيو/حزيران 2020. *©AFP via Getty Images*

واختزان الكربون باعتبارها واحدًا من أنشطة المشاريع في إطار آلية التنمية النظيفة.[135] وتسعى هذه المنظمات للتسويق لتلك الحلول غير المؤكدة باعتبارها عنصرًا رئيسيًا من عناصر تخفيف آثار تغير المناخ، وهي تلوِّح بوعد كاذب مؤداه أن هذه الحلول هي تقنية المستقبل مما يسوِّغ إبطاء وتيرة التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.[136]

وتشير العديد من البيانات إلى نفوذ شركات الوقود الأحفوري في المباحثات الجارية على الصعيد العالمي؛ ففي مؤتمر كوب 27، مثلًا، كان هناك 636 من النشطاء المسجلين الساعين لكسب التأييد للوقود الأحفوري، أي نحو ضعف عدد المندوبين الذين يمثلون الشعوب الأصلية.[137] ونجحت شركات الغاز الأحفوري في توظيف مروجين يسعون لكسب التأييد لصالحها، والتأثير على ما يصدره الاتحاد الأوروبي من تشريعات ولوائح تنظيمية بغية تصنيف الغاز الأحفوري على أنه وقود مرحلي "نظيف" ليكون بمثابة "جسر" العبور إلى الطاقة المتجددة،[138] بالرغم مما يتكشف من أدلة على أن الضرر المناخي الناجم عن الغاز الأحفوري قد يكون مساويًا لنظيره من الفحم.[139] ومما يعزز الانخراط المباشر والجهود المبذولة للتأثير على المناقشات الجارية على الصعيد العالمي ما تطلقه هذه الشركات من حملات للعلاقات العامة بوجه عام بهدف تلميع صورتها وتزويق دورها باعتبارها أطرافًا فاعلة حسنة النوايا جديرة بالمشاركة في مؤتمرات كوب وغيره من المحافل الحكومية الدولية بموافقة أعداد كبيرة من الحكومات. فعلى سبيل المثال، خلص تقرير من مركز الأبحاث العالمي "إنفلونس ماب" إلى أنه خلال الأعوام الثلاثة التي أعقبت اعتماد اتفاق باريس، قامت الشركات الخمس الكبرى للوقود الأحفوري المطروحة أسهمها للتداول العام – وهي إكسون موبيل وشل وشيفرون وبي بي وتوتال – باستثمار أكثر من مليار دولار في مساعي كسب التأييد وترسيخ صورة مميزة لها في الأذهان.[140] وتحاول هذه الشركات أيضًا تخريب اللوائح التنظيمية مباشرة، ومن بين أساليبها لتحقيق ذلك مقاضاة الحكومات.[141]

ولكن نجاح الشركات في بسط وترسيخ هيمنتها على المباحثات الجارية على مستوى عالمي ليس أمرًا محتومًا؛ فقد أدركت منظمة الصحة العالمية أن صناعة التبغ تسعى لبث معلومات كاذبة وإحباط اللوائح التنظيمية، فما كان من المنظمة إلا أن استبعدت شركات التبغ من المحافل الصحية، الأمر الذي مكَّن المنظمة من تعزيز إجراءاتها الفعالة بشأن التبغ، وتقويض الترخيص الاجتماعي لشركات التبغ.[142] وإلى جانب 450 من منظمات المجتمع المدني، ظلت منظمة العفو الدولية، ولا تزال، تنادي باستبعاد المروِّجين للوقود الأحفوري من مؤتمر كوب 28.[143]

ما المطلوب إذن؟

نشطاء شباب في مخيم العدالة المناخية في نابل، تونس، أيلول/سبتمبر 2022. © Ala Zemzmi

ما الذي يمكن للحكومات أن تفعله؟

- اعتماد التزام في مؤتمر كوب 28 بأن تقوم جميع البلدان **بالتخلص التدريجي، على وجه السرعة وبصورة منصفة، من استخدام وإنتاج الوقود الأحفوري بكافة أنواعه، ومن جميع أشكال الدعم عن الوقود الأحفوري**، مع الإقرار بالتزام البلدان المتقدمة وغيرها من البلدان القادرة على تقديم تمويل مناخي بتقديم هذا التمويل بشكل كافٍ للبلدان النامية، لتحقيق التخلص التدريجي المنظم، والمنصف، والمتسق مع حقوق الإنسان، من الفحم والنفط والغاز على مستوى العالم.

- اعتماد التزام في مؤتمر كوب 28 بأن **تتوقف جميع البلدان عن أي تنقيب جديد أو تطوير لمشاريع جديدة فيما يخص النفط والغاز والفحم**، على أن تكون الدول الصناعية وغيرها من الدول ذات الانبعاثات العالية في مجموعة العشرين، فضلًا عن الدول المرتفعة الدخل المنتجة للوقود الأحفوري، هي أول وأسرع الدول تنفيذًا لذلك.

- الحد بشكل كبير من استخراج الوقود الأحفوري لأغراض غير متصلة بالطاقة، مثل صناعة البلاستيك.

- تعزيز الأهداف بشأن تخفيض الانبعاثات بحلول عام 2030، والتحقق من التزامها الكامل بهدف إبقاء الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية الضروري، واعتماد وتنفيذ سياسات قطاعية مناسبة.

- **يجب على الدول الصناعية والدول ذات الانبعاثات العالية في مجموعة العشرين، فضلًا عن الدول المرتفعة الدخل المنتجة للوقود الأحفوري، أن تسعى لإزالة الكربون من اقتصاداتها بوتيرة أسرع من غيرها**، ومن سبل ذلك تبني أهداف طموحة لتخفيض الانبعاثات تتجلى فيها مسؤوليتها التاريخية عن أزمة المناخ وامتلاكها لمستويات أعلى من الموارد.

- اعتماد تدابير تضمن اقتصار أنشطة سوق الكربون على تلك التي تسمح بتخفيضات سريعة وحقيقية في الانبعاثات، وتسهِّل التحول عن أنواع الوقود الأحفوري، وألا تشمل تلك الأنشطة آليات احتجاز واختزان الكربون وإزالة ثاني أكسيد الكربون

- **الانضمام إلى "تحالف ما بعد النفط والغاز"[144] (Beyond Oil and Gas Alliance) و"تحالف الطاقة بعد الفحم" (Powering Past Coal Alliance)[145]، للبلدان التي لم تنضم إليهما بعد، وتأييد الأصوات المطالبة باعتماد وتنفيذ معاهدة لعدم انتشار الوقود الأحفوري.[146]**

مع الاعتراف بالدين الإيكولوجي (المسؤولية التاريخية عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري) ومن أجل ضمان عدم تضرر حقوق سكان البلدان النامية الأقل دخلًا بصورة غير متناسبة، تحث منظمة العفو الدولية البلدان المتقدمة وغيرها من البلدان المقتدرة على القيام بما يلي:

- **الكف عن تمويل التوسع في قطاع الوقود الأحفوري في بلدان أخرى**، إذ لا يمكن تحقيق أهداف الحد من الانبعاثات بنقل مصادر الإنتاج إلى البلدان النامية الأقل دخلًا وحسب.

- إتاحة الوسائل والدعم اللازم، بما في ذلك الموارد المالية ونقل التكنولوجيا، للبلدان النامية الأقل دخلًا لتجنب التطوير السريع لمزيد من إنتاج واستخدام الوقود الأحفوري، وبدلًا من ذلك تيسير التحول السريع إلى الطاقة المتجددة المنسجمة مع حقوق الإنسان التي تخلق فرصًا لكسب الرزق، وتدعم المجتمعات، وتيسر سبل الحصول على الطاقة بتكلفة في متناول الجميع.

- يجب على جميع الدول المشاركة في مؤتمر كوب 28 أن تضغط على الإمارات العربية المتحدة لحملها على إجراء تحسينات مجدية في سجلها في مجال حقوق الإنسان قبل انعقاد المؤتمر؛ ويشمل هذا، بصفة عاجلة، ال**ضغط على الإمارات لحملها على الإفراج عن جميع سجناء الرأي وغيرهم من الأشخاص المسجونين بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير أو تكوين الجمعيات في غير عنف**، باعتبار ذلك مؤشرًا على جديتها في إتاحة حيز مفتوح للمجتمع المدني مما يضمن النجاح لمؤتمر كوب 28.

- **اعتماد وتنفيذ قوانين تلزم جميع مؤسسات الأعمال، بما فيها المؤسسات المالية، باحترام حقوق الإنسان**، وبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان والبيئة فيما تقوم به من عمليات عالمية، وفي سلاسل القيمة الخاصة بها، وعلاقاتها التجارية. وينبغي أن تشمل التقارير الإلزامية تقييمات لتأثير المناخ. ويجب أن تحدد هذه القوانين أيضًا المسؤولية عن الضرر، بما في ذلك المسؤولية الجنائية.

- **اعتماد اللوائح التنظيمية وتدابير السياسة العامة لضمان التزام الشركات بتخفيض الانبعاثات في عملياتها وسلاسل القيمة الخاصة بها بأسرع ما يمكن**، وبما لا يقل عن 43% بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2019، وإلى الصفر قبل عام 2050، تمشيًا مع توصيات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ويشمل هذا إلزام الشركات بتقديم كشف كامل عن انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري، وبتحديد أهداف واضحة لتخفيض الانبعاثات، دون المغالاة في الاعتماد على التعويضات وآليات إزالة الكربون.

ما الذي يمكن للشركات أن تفعله؟

- يجب على جميع الشركات **وضع وتنفيذ خطط محددة لتخفيض الانبعاثات في جميع عملياتها** وسلاسل القيمة الخاصة بها بأسرع ما يمكن، وبما لا يقل عن 43% بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2019، وإلى الصفر قبل عام 2050، تمشيًا مع توصيات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

- يجب على جميع الشركات التحقق من أن عملياتها، وعمليات فروعها وموردیها، تلتزم بالمعايير الدولية البيئية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ كما يجب على الشركات أن تقوم، بصفة مستمرة وعلى نحو استباقي، بتحديد ومعالجة المخاطر الفعلية والمحتملة للناس والبيئة المرتبطة بعملياتها ومنتجاتها وعلاقاتها التجارية، وتقديم ما يكفي من الوسائل لمعالجتها في حالة الآثار الضارة.

- يجب على منتجي الطاقة وموردیها **التخلص التدريجي من إنتاج واستخدام الوقود الأحفوري** على وجه السرعة، ومن سبل ذلك التحول بمشاريعها إلى الطاقة المتجددة التي يتم إنتاجها على نحو يتمشى مع حقوق الإنسان. وقبل بيع أصولها، ينبغي على شركات الوقود الأحفوري القيام بعملية شاملة لبذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان من أجل تبيان الآثار البشرية المحتملة المرتبطة بتصفية استثماراتها، وتحديد كيفية معالجتها، وسبل منعها وتخفيفها، والتصميم الكامل لخطة للعلاج والإصلاح البيئي، وضمان استكمالها قبل التحول للطاقة المتجددة.

- يجب على المؤسسات المالية، مثل البنوك ومدراء الأصول وشركات التأمين، أن **تكف عن التمويل والاستثمار في المشاريع والأنشطة والصناعات الجديدة التي تدفع نحو التوسع في صناعة الوقود الأحفوري**؛ ويجب عليها التخلص التدريجي من التمويل والاستثمارات القائمة في إطار زمني يتمشى مع تحقيق هدف 1,5 درجة مئوية الضروري.

- عند التخطيط للانخراط في تخفيف آثار التغير المناخي وأنشطة التكيف، بما في ذلك تلك المتعلقة بإنتاج الطاقة المتجددة والتكنولوجيا المرتبطة بها، **يجب على الشركات – في جميع مراحل عملية بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان والبيئة – إجراء مشاورات فعالة ومجدية ومستنيرة مع أصحاب الحقوق سواء المتضررون أو من يُحتمل تضررهم**، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، العمال وفئات معينة مثل الشعوب الأصلية، والفئات التي تواجه التمييز العنصري، وغيرها من الأقليات. ولا بد من احترام حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، ومراعاة شرط الحصول على موافقتهم المسبقة والحرة والمستنيرة.

- **يجب على جميع الشركات الامتناع عن ممارسة الضغوط على الحكومات، أو اتخاذ إجراءات قانونية ضدها**، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر من خلال رابطات التجارة، **لصالح سياسات أو قرارات تديم الاقتصاد القائم على الكربون؛ كما يجب عليها الامتناع عن تأييد حملات التضليل الإعلامي للجماهير** التي تستند إلى مزاعم غير دقيقة، ومضللة، ولا أساس لها، مما يجعل من العسير على الجمهور الوصول إلى معلومات دقيقة بشأن تغير المناخ والحقائق العلمية المرتبطة به.

- **يجب أن تتحمّل جميع الشركات المسؤولية عن آثارها على المناخ، وما تسببه من أضرار لحقوق الإنسان؛ كما يجب عليها الامتناع عن رفع "قضايا إستراتيجية لمنع المشاركة العامة"** ضد المجتمعات المتاخمة والمدافعين عن المناخ وعن حقوق الإنسان البيئية، وضمان تيسر سبل الانتصاف للمتضررين.

هوامش

مسرد للمصطلحات

1 الأمم المتحدة، العمل المناخي، "تعريف بالطاقة المتجددة"، https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-renewable-energy (تاريخ الاطلاع 26 أكتوبر/تشرين الأول 2023).

2 Natural Resources Defence Council (NRDC), "Fossil Fuels: The Dirty Facts – What Are Fossil Fuels?", 1 June 2022, https://www.nrdc.org/stories/fossil-fuels-dirty-facts

3 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "حقائق حول حالة الطوارئ المناخية"، https://www.unep.org/ar/explore-topics/climate-change/hqa-yq-hwl-halt-altwary-almnakhyt (تاريخ الاطلاع 26 أكتوبر/تشرين الأول 2023).

4 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "حقائق حول حالة الطوارئ المناخية" (سبقت الإشارة إليه).

5 الأمم المتحدة، العمل المناخي، "لمناخ صالح للعيش لا بد من إسناد الالتزامات بخفض الانبعاثات بإجراءات جريئة وصدقية"، https:// www.un.org/ar/climatechange/net-zero-coalition (تاريخ الاطلاع 26 أكتوبر/تشرين الأول 2023).

6 الأمم المتحدة، العمل المناخي، "تعريف بالطاقة المتجددة" (سبقت الإشارة إليه).

7 المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة (ماركوس أوريانا)، "تقرير عن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة: بيئة غير سامة"، 12 يناير/كانون الثاني 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/49/53

مقدمة

8 Associated Press, "UN chief says fossil fuels 'incompatible with human survival,' calls for credible exit strategy", 15 June 2023, https://apnews.com/article/climate-talks-un-uae-guterres-fossil-fuel-9cadf724c9545c7032522b10eaf33d22

9 Reuters, "UN chief to fossil fuel firms: stop trying to 'knee-cap' climate progress", 15 June 2023, https://www.reuters.com/business/environment/un-chief-fossil-fuel-firms-stop-trying-knee-cap-climate-progress-2023-06-15/

10 UN Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), "What is the Triple Planetary Crisis", 13 April 2022, https://unfccc.int/blog/what-is-the-triple-planetary-crisis

11 أقرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (هيئة المناخ) بأن "تغير المناخ يؤدي إلى تغيرات في تواتر الظواهر الجوية والمناخية المتطرفة وشدتها ومداها المكاني ومدتها وتوقيتها، ويمكن أن يفضي إلى ظواهر جوية ومناخية متطرفة غير مسبوقة".

See IPCC, Special Report on Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation, Summary for Policymakers, 2012, https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/03/SREX_FD_SPM_final-2.pdf, p. 5. See also Union of Concerned Scientists, The Science Connecting Extreme Weather to Climate Change, 4 June 2018, https://www.ucsusa.org/resources/science-connecting-extreme-weather-climate-change

12 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الظواهر البطيئة الحدوث: بحث تقني، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وثيقة الأمم المتحدة رقم FCCC/TP/2012/7.

13 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "حقائق حول حالة الطوارئ المناخية" (سبقت الإشارة إليه). See also IPCC, Climate Change 2023 Synthesis Report Summary for Policymakers, https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/downloads/report/IPCC_AR6_SYR_SPM.pdf ("إن الأنشطة البشرية، من خلال انبعاثات غازات الدفيئة بصفة أساسية، قد تسببت بلا لبس أو غموض في الاحترار العالمي".)، الفقرة A1.

14 UN Climate Action Summit, "Our addiction to fossil fuels causes climate emergency, say human rights experts", 17 September 2019, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2019/09/united-nations-climate-action-summit

15 UNFCCC, "The Paris Agreement: What is the Paris Agreement", https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement (accessed on 26 October 2023).

16 UNEP, Emissions Gap Report 2022, 27 October 2022, https://www.unep.org/ar/resources/tqryr-fjwt-alanbathat-lam-2022, p.18.

17 International Energy Agency (IAE), "Net Zero Roadmap: A Global Pathway to Keep the 1.5 °C Goal in Reach, Executive Summary", https://www.iea.org/reports/net-zero-roadmap-a-global-pathway-to-keep-the-15-0c-goal-in-reach/executive-summary

الآثار الضارة لاحتراق الوقود الأحفوري

18 IPCC, Climate Change 2023 Synthesis Report, Summary for Policymakers, https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/downloads/report/IPCC_AR6_SYR_SPM.pdf, A1; Stephan Lewandowsky, "Climate change disinformation and how to combat it", 23 December 2020, Annual Review of Public Health, Volume 42, https://www.annualreviews.org/doi/abs/10.1146/annurev-publhealth-090419-102409, paras. 1-21; Benjamin Franta, "Early oil industry disinformation on global warming", 5 January 2021, Environmental Politics, Volume 30, Issue 4, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09644016.2020.1863703, paras. 663-668.

19 Scientific American E&E News, "Attribution Science Linking Warming to Disasters Is Rapidly Advancing", 3 June 2022, https://www.scientificamerican.com/article/attribution-science-linking-warming-to-disasters-is-rapidly-advancing

انظر أيضاً الموارد المتاحة على موقع Carbon Brief (وهو موقع يستعرض أحدث التطورات في علم المناخ، وسياسة المناخ، وسياسة الطاقة): https://www.carbonbrief.org

20 Amnesty International, "Stop Burning our Rights! What governments and corporations must do to protect humanity from the climate crisis" (Index: POL 30/3476/2021), 7 June 2021; See generally https://www.carbonbrief.org

21 Maria Romanello, Claudia Di Napoli et al., "The 2022 report of the Lancet Countdown on health and climate change: health at the mercy of fossil fuels", 25 October 2022, The Lancet, Volume 400, Issue 10363, https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/36306815/, paras. 1619-1654.

22 المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (إ. تندايي أشيومي)، الأزمة الإيكولوجية والعدالة المناخية والعدالة العرقية، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/77/2990، الفقرة 14.

23 Climate Accountability Institute, "Carbon Majors Update of Top Twenty companies 1965 – 2017", 9 October 2019, https://climateaccountability.org/wp-content/uploads/2020/12/CAI-PressRelease-Top20-Oct19.pdf

24 Center for International Environmental Law (CIEL), Smoke and Fumes: The Legal and Evidentiary Basis for Holding Big Oil Accountable for the Climate Crisis, November 2017, https://www.ciel.org/reports/smoke-and-fumes/; Influence Map, Big Oil's Real Agenda on Climate Change, September 2022, https://influencemap.org/report/Big-Oil-s-Agenda-on-Climate-Change-2022-19585

25 Justin Farrell, "Network structure and influence of the climate change countermovement", November 2015, Nature Climate Change, Volume 6, 370–374, https://doi.org/10.1038/nclimate2875; Geoffrey Supran and Naomi Oreskes, "Assessing ExxonMobil's climate change communications (1977–2014)", 23 August 2017, Environmental Research Letters, Volume 12, Number 8, https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/aa815f ; Geoffrey Supran, Stefan Rahmstorf and Naomi Oreskes, "Assessing ExxonMobil's global warming projections", 13 January 2023, Science, Volume 379, Issue 6628, https://www.science.org/doi/10.1126/science.abk0063

26 Wall Street Journal (WSJ), "Inside Exxon's Strategy to Downplay Climate Change", 14 September 2023, https://www.wsj.com/business/energy-oil/exxon-climate-change-documents-e2e9e6af?st=4huqlh9sgjknjbz

27 WSJ, "Inside Exxon's Strategy to Downplay Climate Change" (previously cited).

28 A. Wren Montgomery, Thomas P. Lyon and Julian Barg, "No End in Sight? A Greenwash Review and Research Agenda", 9 May 2023, Organization & Environment, https://doi.org/10.1177/10860266231168905; Irja Vormedal, "The influence of business and industry NGOs in the negotiation of the Kyoto mechanisms: the case of carbon capture and storage in the CDM", Global Environmental Politics, Volume 8, Issue 4, 36-65, https://doi.org/10.1162/glep.2008.8.4.36

29 IAE, 2023 Net Zero Roadmap (previously cited).

30 Guardian, "Fossil fuels being subsidised at rate of $13m a minute, says IMF", 24 August 2023, https://www.theguardian.com/environment/2023/aug/24/fossil-fuel-subsidies-imf-report-climate-crisis-oil-gas-coal

31 Fossil Fuel Non-Proliferation Treaty (FFNPT) Initiative, "Briefing for Policymakers", https://static1.squarespace.com/static/5dd3cc5b7fd99372fbb04561/t/640e9dfceea1d1086d23e79e/1678679592308/Briefing+for+Government+Officials+-+updated+1Mar-printable.pdf, p. 2.

32 للاستزادة انظر موقع مبادرة معاهدة عدم انتشار الوقود الأحفوري: https://fossilfueltreaty.org/ (تاريخ الاطلاع 26 أكتوبر/تشرين الأول 2023).

33 الاتفاقية الإطارية، ميثاق غلاسكو للمناخ، القرار 1/م أت-3، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وثيقة الأمم المتحدة رقم FCCC/PA/CMA/2021/10/Add.1، الفقرة 27.

34 الاتفاقية الإطارية، خطة تنفيذ شرم الشيخ، المقرر 1/م أ-27، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم FCCC/CP/2022/10/Add.1، الصفحات 2-10، والمقرر 1/م أت-4، وثيقة الأمم المتحدة رقم FCCC/PA/CMA/2022/10/Add.1، الصفحات 2-12.

35 كانت هذه: 39 من الدول الأعضاء في "تحالف الدول الجزرية الصغيرة"، https://www.aosis.org/؛ وتسعاً من الدول الأعضاء في الرابطة المستقلة لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، http://ailac.org/en/sobre/؛ و27 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وسويسرا، وأيسلندا، والنرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا.

36 من خلال الإشارة إلى استخدام طاقة الفحم دون وسائل الحد من التلوث الناجم عن الانبعاثات المنبثقة عنها، تقدم خطة تنفيذ شرم الشيخ ذريعة للاستمرار في استخدام طاقة الفحم على أساس تقنية احتجاز واختزان الكربون الضارة التي لم تثبت فعاليتها، والتي يُزعم أنها "تحد" من الانبعاثات الناجمة عن الفحم.

37 الاتفاقية الإطارية، خطة تنفيذ شرم الشيخ، الفقرة 13؛ انظر أيضاً المقررين 1/م أ-27 و1/م أت-4 (سبقت الإشارة إليهما).

38 المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً (ماركوس أوريانا)، تقرير عن الآثار السامة لبعض الحلول المقترحة لتغير المناخ، تقرير الأمم المتحدة رقم A/HRC/54/25، 13 يوليو/تموز 2023، الفقرة 70.

39 يمنح قرار مؤتمر كوب 27 بشأن تفعيل أسواق الكربون الدولية، عملًا بالمادة 6 من اتفاق باريس، الدول رخصة البت فيما إذا كانت ترغب في الحفاظ على سرية تفاصيل الاتجار بالكربون، بما في ذلك نوع وكمية تعويضات الكربون التي تم الاتجار بها، دون إلزامها بالإفصاح عن أسباب هذه السرية.

40 منظمة العفو الدولية، "المناخ: تعيين مسؤول النفط الإماراتي لقيادة مؤتمر كوب 28 يهدد بمزيد من الفوضى المناخية"، 12 يناير/كانون الثاني 2023، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/01/climate-putting-uae-oil-chief-in-charge-of-cop28-threatens-further-climate-chaos/؛ منظمة العفو الدولية، "المناخ: خطط توسع شركة النفط الحكومية الإماراتية تثبت أن الرئيس التنفيذي غير مؤهل لقيادة محادثات المناخ في كوب 28"، 13 فبراير/شباط 2023، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/02/climate-uae-state-oil-companys-expansion-plans-prove-its-chief-executive-is-unfit-to-lead-cop28-climate-talks/

41 Climate Accountability Institute, "Carbon Majors", https://climateaccountability.org/carbon-majors/ (accessed on 26 October 2023).

42 Guardian, "Revealed: UAE plans huge oil and gas expansion as it hosts UN climate summit", 4 April 2023, https://www.theguardian.com/environment/2023/apr/04/revealed-uae-plans-huge-oil-and-gas-expansion-as-it-hosts-un-climate-summit

43 Earth. Org, "COP28 Chief Al Jaber Calls for Phase-Out of Fossil Fuels Emissions, Promises to 'Supercharge' Climate Finance", 3 May 2023, https://earth.org/cop28-chief-berlin/

44 انظر، مثلًا، "رسالة من الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف كوب COP28، ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP18)، ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته الخامسة (CMA5) ، والمبعوث الخاص لدولة الإمارات للتغير المناخي، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2023، https://unfccc.int/sites/default/files/resource/cop28_publish_letter_october_2023_ar_final.pdf ، ص 9-10.

45 Guardian, "'I wasn't the obvious choice': meet the oil man tasked with saving the planet", Interview of Sultan Al Jaber, 7 October 2023, https://www.theguardian.com/environment/2023/oct/07/meet-the-oil-man-tasked-with-saving-the-planet-cop28

قانون ومعايير حقوق الإنسان

46 UNFCCC, "What is the United Nations Framework Convention on Climate Change?", https://unfccc.int/process-and-meetings/what-is-the-united-nations-framework-convention-on-climate-change (accessed on 26 October 2023).

47 UNFCCC, "Conference of the Parties (COP)", https://unfccc.int/process/bodies/supreme-bodies/conference-of-the-parties-cop (accessed on 26 October 2023).

48 UNFCCC, "What is the Paris Agreement?", https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement (accessed on 26 October 2023).

49 اتفاق باريس، المادة 2(1).

50 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2022 (سبقت الإشارة إليه)، ص 9.

51 تقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب عن الأزمة الإيكولوجية والعدالة المناخية والعدالة العرقية (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 17.

52 Amnesty International, "Campaign for the right to a healthy environment, including Amnesty International, wins prestigious human rights prize", 20 July 2023, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/07/campaign-for-the-right-to-a-healthy-environment-including-amnesty-international-wins-prestigious-human-rights-prize/

53 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قرار بشأن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة"، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2021، رقم الوثيقة A/HRC/48/L.23/Rev.1.

54 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "قرار بشأن الحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة"، 26 يوليو/تموز 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/76/L.75

55 UNSR on the issue of human rights obligations relating to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment (David Boyd), Recognizing the Right to a Healthy Environment - A/73/188 - Executive summary, 18 July 2018, https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-05/Recognition-Summary-FINAL.pdf, p. 4.

56 المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة)، 16 يونيو/حزيران 2011، وثيقة الأمم المتحدة رقم HR/PUB/11/04، المبدأ 1.

57 المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ 11 (شاملًا الشرح).

58 المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ 25.

59 المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ 22.

60 UN Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises, "Information Note on Climate Change and the Guiding Principles on Business and Human Rights" (Information Note), June 2023, https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/workinggroupbusiness/Information-Note-Climate-Change-and-UNGPs.pdf, para. 3.

61 Information Note (previously cited), para. 15.

62 Information Note (previously cited), para. 16.

63 Information Note (previously cited), paras. 19(b), (d).

64 Information Note (previously cited), para. 17(8).

الآثار الضارة للوقود الأحفوري على حقوق الإنسان

65 المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الشعوب الأصلية (جيمس أنايا)، تقرير عن الصناعات الاستخراجية والشعوب الأصلية، 1 يوليو/تموز 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/24/41، الفقرة 1

66 انظر، مثلًا، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الشعوب الأصلية (جيمس أنايا)، تقرير عن حالة الساميين في منطقة سامي بالنرويج والسويد وفنلندا، 6 يونيو/حزيران 2011، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/18/35/Add.2؛ المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الشعوب الأصلية (جيمس أنايا)، تقرير عن آثار التغير المناخي والتمويل المناخي على حقوق الشعوب الأصلية، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/36/46، الفقرتان 6 و7.

67 Amnesty International, Annual Report 2022/23: The state of the world's human rights, 27 March 2023, https://www.amnesty.org/en/documents/pol10/5670/2023/en/ , pp. 360, 377.

68 Human Rights Watch, "Our Trust is Broken", Loss of Land and Livelihoods for Oil Development in Uganda, Summary, 10 July 2023, https://www.hrw.org/report/2023/07/10/our-trust-broken/loss-land-and-livelihoods-oil-development-uganda

69 Amnesty International, Annual Report 2022 (previously cited), p. 377.

70 Amnesty International, "When land is lost, do we eat coal?" Coal mining and violations of Adivasi rights in India (Index: ASA 20/4391/2016), 13 July 2016, https://www.amnesty.org/en/documents/asa20/4391/2016/en/, p. 66.

71 "أديفاسي" هو اسم جماعي يُشار به إلى مجتمعات السكان الأصليين، الذين يسمون أيضاً "القبليين" في الهند.

72 Amnesty International, "When land is lost" (previously cited), p. 6.

73 Land Conflict Watch, MoEFCC Grants Multiple Extensions to Kusmunda Mine in Chhattisgarh despite Public Opposition, 26 September 2016, https://www.landconflictwatch.org/conflicts/kusmunda-coal-mines-expansion

74 Amnesty International, "When land is lost" (previously cited), p. 12.

75 Amnesty International, From homeland to oil sands: The impact of oil and gas development on the Lubicon Cree of Canada (Index: AMR 20/002/2010), 16 June 2010, https://www.amnesty.org/en/documents/amr20/002/2010/en/, p. 2.

76 Amnesty International, From homeland to oil sands (previously cited), p. 4.

77 Information Note (previously cited), para. 16.

78 Databases such as the Global Fossil Fuel Atlas collate information on illustrative case studies globally: https://www.fossilfuelatlas.net (accessed on 26 October 2023).

79 NRDC, "Fossil Fuels: The Dirty Facts – Disadvantages of Fossil Fuels", 1 June 2022, https://www.nrdc.org/stories/fossil-fuels-dirty-facts#sec-disadvantages

80 NRDC, "Fossil Fuels: The Dirty Facts – Disadvantages of Fossil Fuels" (previously cited).

81 المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، تقرير عن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة: بيئة غير سامة، 12 يناير/كانون الثاني 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/49/53، الفقرة 27

82 المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: الأزمة الإيكولوجية والعدالة المناخية والعدالة العرقية، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/77/549

83 تقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: الأزمة الإيكولوجية والعدالة المناخية والعدالة العرقية (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 2

84 يشمل شركاء منظمة العفو الدولية مركز البيئة وحقوق الإنسان والتنمية (Centre for the Environment, Human Rights and Development)، والتحرك من أجل الحقوق البيئية (أصدقاء الأرض، نيجيريا) ((Environmental Rights Action (Friends of the Earth, Nigeria)، وهما اثنتان من منظمات المجتمع المدني المرموقة.

85 Amnesty International, Repression of women's protests in oil-producing Delta region (Index: AFR 44/008/2003), 1 February 2003, https://www.amnesty.org/en/documents/AFR44/008/2003/en/; Amnesty International, Shell Petroleum Development Corporation (SPDC) and the community of Rukpokwu, Rivers State, 9 November 2004 (Index: AFR 44/032/2004), https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/032/2004/en/; Amnesty International, Claiming rights and resources. Injustice, oil and violence in Nigeria (Index: AFR 44/020/2005), 3 November 2005, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/020/2005/en/; Amnesty International, Ten years on: injustice and violence haunt the oil Delta (Index: AFR 44/022/2005), 3 November 2005, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/022/2005/en/; Amnesty International, Nigeria: Oil, poverty and violence (Index: AFR 44/017/2006), 31 July 2006, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/017/2006/en/; Amnesty International, "Petroleum, Pollution and Poverty in the Niger Delta – Campaign Digest" (Index: AFR 44/018/2009), 30 July 2009, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/018/2009/en/; Amnesty International, The true 'tragedy': Delays and failures in tackling oil spills in the Niger Delta (Index: AFR 44/018/2011), 10 November 2011, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/018/2011/en/., Amnesty International, Another Bodo oil spill: Another flawed oil spill investigation in the Niger Delta (Index: AFR 44/037/2012), 3 August 2012, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/037/2012/en/; Amnesty International, Bad information: Oil spill investigations in the Niger Delta (Index: AFR 44/028/2013), 7 November 2013, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/028/2013/en/; Amnesty International, Nigeria: No progress: An evaluation of the implementation of UNEP's environmental assessment of Ogoniland, three years on (Index: AFR 44/013/2014), 4 August 2014, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/013/2014/en/; Amnesty International, Clean it up: Shell's false claims about oil spill response in the Niger Delta (Index: AFR 44/2746/2015), 3 November 2015, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/2746/2015/en/; Amnesty International, In the dock: Shell's complicity in the arbitrary execution of the Ogoni Nine (Index: AFR 44/6604/2017), 29 July 2017, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/6604/2017/en/; Amnesty International, A criminal enterprise? Shell's involvement in human rights violations in Nigeria in the 1990s (Index: AFR 44/7393/2017), 29 November 2017, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/7393/2017/en/; Amnesty International, Negligence in the Niger Delta: decoding Shell and Eni's poor record on oil spills (Index: AFR 44/7970/2018), 16 March 2018, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/7970/2018/en/; Amnesty International, On trial: Shell in Nigeria: Legal actions against the oil multinational (Index: AFR 44/1698/2020), 10 February 2020, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/1698/2020/en/; Amnesty International, "No clean up, no justice: Shell's oil pollution in the Niger Delta", 18 June 2020, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/no-clean-up-no-justice-shell-oil-pollution-in-the-niger-delta/; Amnesty International, Tainted Sale? Why Shell's Divestment from the Niger Delta Must Not Harm Human Rights (Index: AFR 44/6797/2023), 16 May 2023, https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/6797/2023/en/

86 Amnesty International, Tainted Sale? (previously cited), p. 6.

87 Amnesty International, Tainted Sale? (previously cited), p. 4.

88 Amnesty International, No Clean Up, No Justice (previously cited). See also Bayelsa State and Environmental Commission, An Environmental Genocide: Counting the Human and Environmental Cost of Oil in Bayelsa, Nigeria, May 2023, https://report.bayelsacommission.org/.

89 Amnesty International, Clean It Up (previously cited), p. 4; Amnesty International, Tainted Sale? (previously cited), p. 4.

90 Amnesty International, Tainted Sale? (previously cited), p. 4.

91 CIEL, "Fossil Fuels & Plastic", https://www.ciel.org/issue/fossil-fuels-plastic/ (accessed on 26 October 2023).

92 Janina Herzog-Hawelka and Joyeeta Gupta, "The role of (multi)national oil and gas companies in leaving fossil fuels underground: A systematic literature review", Energy Research & Social Science, Volume 103, 103194, September 2023, https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214629623002542

93 Houston Ship Channel Expansion Project 11, "Project Overview", https://expandthehoust.wpengine.com/project-overview/ (accessed on 26 October 2023); Greater Houston Partnership, Data, "Insight & Analysis", 26 April 2021 https://www.houston.org/houston-data/chemical-industry-overview

94 أبحاث قامت بها منظمة العفو الدولية خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 2023؛ والمعلومات مستقاة من مصادر مختلفة، من بينها مقابلات واجتماعات مع أفراد من المجتمعات المتضررة، وغيرهم من أصحاب المصلحة؛ وبيانات تحتفظ بها هيئات الولاية والهيئات الفيدرالية فيما يتعلق بالتلوث وتنفيذ اللوائح والقوانين، والالتزام بها؛ وأبحاث مكتبية مستفيضة تستند إلى معلومات مستمدة من مصادر علنية أخرى متاحة للجمهور.

95 International Agency for Research on Cancer, IARC Monographs on the Identification of Carcinogenic Hazards to Humans, Volumes 120 (2018), 109 (2016), 97 (2008), https://monographs.iarc.who.int/monographs-available/; Centers for Disease Control and Prevention, "Particle Pollution", https://www.cdc.gov/air/particulate_matter.html (accessed on 29 October 2023).

96 Carbon Tracker Initiative, Stranded Assets, 23 August 2017, https://carbontracker.org/terms/stranded-assets/

97 SOMO, Stranded, Why Shell is unable to navigate the just transition trilemma, 24 August 2023, https://www.somo.nl/stranded/

98 See generally Amnesty International, Tainted Sale? (previously cited).

99 Information Note (previously cited), para. 31.

100 Information Note (previously cited), para. 19(e).

101 Amnesty International, "Slovakia: Authorities should not use hammer against peaceful activists", 5 December 2018, https://www.amnesty.org/en/documents/eur72/9519/2018/en/

102 Amnesty International, "One Woman Vs Shell, Shell must face its day in court over Nigeria abuses", https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2017/06/one-nigerian-widow-vs-shell/ (accessed on 26 October 2023).

103 Amnesty International, "One Woman Vs Shell" (previously cited).

104 Amnesty International, "One Woman Vs Shell" (previously cited).

105 African Commission on Human and Peoples' Rights, Social and Economic Rights Action Center & the Center for Economic and Social Rights v. Nigeria, Communication ACHPR/COMM/A044/1, Final Decision, 27 May 2002, available at https://www.escr-net.org/sites/default/files/serac.pdf, pp. 15-16.

106 المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الشعوب الأصلية (جيمس أنايا)، تقرير عن الصناعات الاستخراجية والشعوب الأصلية (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 1

107 منظمة العفو الدولية، الشعوب الأصلية، https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/indigenous-peoples/، (تم الاطلاع عليه في 26 أكتوبر/تشرين 2023)

108 Amnesty International, "They will not stop us": Justice and protection for Amazonian Women, defenders of the land, territory and environment, 30 April 2019, https://www.amnesty.org/en/documents/amr28/0039/2019/en/, p. 11.

109 Amnesty International, Amazon at risk: Submission to the 41st session of the UPR Working Group, 5 April 2022, https://www.amnesty.org/en/documents/amr28/5384/2022/en/, para. 38.

110 Amnesty International, "Indigenous women demand more protection in decades-long fight for Amazon homelands", 5 August 2020, https://www.amnesty.org/en/latest/impact/2020/08/indigenous-women-demand-more-protection-in-decades-long-fight-for-amazon-homelands/

111 Amnesty International, "Indigenous women demand more protection in decades-long fight for Amazon homelands" (previously cited).

112 Inter-American Court of Human Rights, Kichwa Indigenous People of Sarayaku v. Ecuador, Judgement on the Merits and Reparations, 27 June 2012, https://corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_245_ing.pdf

113 Amnesty International, "Indigenous women demand more protection in decades-long fight for Amazon homelands" (previously cited).

114 نددت منظمة العفو الدولية بما قامت به الإكوادور من محاولات لتخويف ووصم المحامي الرئيسي الذي وكله المدعون في هذه القضية بابلو فاخاردو، بسبب نشاطه الحقوقي وتنديده بانتهاكات حقوق الإنسان التي تُعزى إلى صناعة النفط في الإكوادور.
See Amnesty International, Ecuadorian human rights defender Pablo Fajardo stigmatized (Index: AMR 28/6732/2023), 28 April 2023, https://www.amnesty.org/en/documents/amr28/6732/2023/en/

115 Amnesty International, "USA: Misuse of the justice system against human rights lawyer who sued Chevron must end", 6 May 2021, https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/4090/2021/en/, p. 1.

116 Amnesty International, "After almost 1,000 days of arbitrary detention, Steven Donziger's release highlights urgent need for action against SLAPPs", 25 April 2022, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/04/usa-steven-donzigers-release/

117 Southern District Court of New York, Chevron Corp. v. Donziger, Case No. 1284CHEC, Transcripts of hearing held on 8 February 2011, Southern District Reporters, P. C., pp. 49-50.

118 Guardian, "How criminalisation is being used to silence climate activists across the world", 12 October 2023, https://www.theguardian.com/environment/2023/oct/12/how-criminalisation-is-being-used-to-silence-climate-activists-across-the-world

119 مجلس حقوق الإنسان، تحذير نهائي: التهديد بقتل المدافعين عن حقوق الإنسان وقتلهم، 24 ديسمبر/كانون الأول 2020، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/HRC/46/35، https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FHRC%2F46%2F35&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False ، الفقرة 5؛
See also Global Witness, Standing Firm: The Land and Environmental Defenders on the frontlines of the climate crisis, 13 September 2023, https://www.globalwitness.org/en/campaigns/environmental-activists/standing-firm

120 Amnesty International, "Two years and still no justice for Fikile Ntshangase's murder", 21 October 2022, https://amnesty.org.za/south-africa-two-years-and-still-no-justice-for-fikile-ntshangases-murder/

121 Amnesty International, "Two years and still no justice for Fikile Ntshangase's murder" (previously cited).

122 Guardian, "How criminalisation is being used to silence climate activists", previously cited.

123 انظر بوجه عام مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات (كليمون نيالتسوسي فولي)، تقرير عن ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي والحق في تكوين جمعيات باعتبارها أمراً أساسياً للنهوض بالعدالة المناخية، 23 يوليو/تموز 2021، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/76/222

124 Amnesty International, Urgent Action – Canada: Drop Charges Against Land Defenders (Index: AMR 20/7241/2023), 19 October 2023, https://www.amnesty.org/en/documents/amr20/7241/2023/en/

125 Amnesty International, "Petition: Respect Indigenous Rights on Wet'suwet'en Territory", https://www.amnesty.org/en/petition/respect-indigenous-rights-on-wetsuweten-territory/ (accessed on 18 October 2023).

126 منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة قبل مؤتمر كوب 28 (رقم الوثيقة: MDE 25/6755/2023)، 1 يونيو/حزيران 2023، https://www.amnesty.org/en/documents/mde25/6755/2023/en/

127 Information Note, previously cited, paras. 7, 8(h).

128 Information Note, previously cited, para. 18.

129 المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات (ماينا كياي)، تقرير عن الشواغل المتعلقة بممارسة الحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات في إطار المؤسسات المتعددة الأطراف، 1 سبتمبر/أيلول 2014، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/69/365، الفقرة 10

130 المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات (ماينا كياي)، تقرير عن الشواغل المتعلقة بممارسة الحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات في إطار المؤسسات المتعددة الأطراف (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 12

131 تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن الآثار السامة لبعض الحلول المقترحة لتغير المناخ (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة. 5

132 UNFCCC, "Non-governmental organization constituencies", https://unfccc.int/files/parties_and_observers/ngo/application/pdf/constituencies_and_you.pdf

133 Irja Vormedal, "The influence of business and industry NGOs in the negotiation of the Kyoto mechanisms: the case of carbon capture and storage in the CDM", Global environmental politics, November 2008, Volume 8, Issue 4, https://doi.org/10.1162/glep.2008.8.4.36, p. 49, para. 1.

134 Vormedal (2008) (previously cited), p. 43, para. 2; p. 49, para. 1, and p. 50, para. 2.

135 Vormedal (2008) (previously cited), pp. 51–57.

136 See CIEL, Confronting the Myth of Carbon-Free Fossil Fuels, Why Carbon Capture Is Not a Solution, 6 July 2021, https://www.ciel.org/wp-content/uploads/2021/07/Confronting-the-Myth-of-Carbon-Free-Fossil-Fuels.pdf

137 Global Witness, "Over 100 more fossil fuel lobbyists than last year, flooding crucial COP climate talks", 10 November 2022, https://www.globalwitness.org/en/press-releases/over-100-more-fossil-fuel-lobbyists-last-year-flooding-crucial-cop-climate-talks/

138 Freddie Daley and Charlie Lawrie, Fuelling Failure: How coal, oil and gas sabotage all seventeen Sustainable Development Goals, 1 June 2022, https://static1.squarespace.com/static/5dd3cc5b7fd99372fbb04561/t/629621606337cb2779a632f9/1654006125016/FFN_MVSA003+Report+-+Fossil+Fuels+vs.+the+Sustainable+Development+Goals_V4-FA-Screen-Single.pdf, p. 72; See also EU Parliament, "Taxonomy: MEPs do not object to inclusion of gas and nuclear activities", 6 July 2022, https://www.europarl.europa.eu/news/en/press-room/20220701IPR34365/taxonomy-meps-do-not-object-to-inclusion-of-gas-and-nuclear-activities

139 Deborah Gordon, Frances Reuland, Daniel J. Jacob, John R. Worden, Drew Shindell and Mark Dyson, "Evaluating net ,life-cycle greenhouse gas emissions intensities from gas and coal at varying methane leakage rates", 17 July 2003 Environmental Research Letters, Volume 18, Issue 8, https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/ace3db

140 Daley and Lawrie (previously cited), p. 22, para 1.

141 Daley and Lawrie (previously cited), p. 22, para 1.

142 Giulia Loffreda, Rhiannon Osborne, Erika Arteaga-Cruz and Fran Baum, "The fossil fuel industry has no place in climate negotiations", 19 April 2023, British Medical Journal (Online), Volume 381, p. 843.

143 Kick Big Polluters Out, "Our Demands", https://kickbigpollutersout.org/demands (accessed on 29 October 2023).

ما المطلوب إذن؟

144 See Beyond Oil and Gas Alliance's website: https://beyondoilandgasalliance.org/

145 See Powering Past Coal Alliance's website: https://poweringpastcoal.org/

146 See FFNT's website: https://fossilfueltreaty.org/

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعًا من التمتع بحقوقنا الإنسانية.

وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة.

نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: POL 30/7382/2023 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org